أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV
(دراسة مطبقة على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية)

The impact of Financial challenging facing the banks on implementing Basel IV

(Study apply on commercial bank of Alahli At kingdom of Saudi Arabia)

د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن
الأستاذة المشارك بقسم المحاسبة
أ. ريا محمد النفيعي
باحثة ماجستير
جامعة الملك عبد العزيز –جدة
المملكة العربية السعودية

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي باستخدام التحليل المالي وباستخدام برنامج الاحصائي SPSS باعتبار معدل كفاية راس المال المتغير المستقل ونسب توظيف القروض، نسب قياس حجم مخاطر الائتمان، نسب قياس حجم التحوط لمخاطر الائتمان كمتغيرات تابعة.

وتم تحليل الفرض الرئيسي انه توجد دلالة إحصائية بين أثر التحديات المالية على البنوك وبين مواجهة تطبيق معايير بازل IV

من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

1-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تضبط نسب توظيف القروض حماية من مخاطر الائتمان.

2-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل أكثر توافقا مع حجم المخاطر الائتمان.

3-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تزيد من درجة التحوط لمخاطر الائتمان.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- إن استقرار معدلات كفاية راس المال يعكس زيادة منح القروض الممنوحة من قبل البنك.
- إن عدم توافق معدل كفاية راس المال وحجم مخاطر الائتمان خلال كلا من تطبيق معاييربازل2 وبازل 3 يرجع الى سياسة البنك في الجودة الائتمانية كون البنك متجه للتوسع في منح القروض حيث تشير المؤشرات الى ان القروض المتعثرة والقروض المشطوبة خلال الفترتين كان تأثيرها في الأجل القصير بنسب مرتفعة نسبة الى اجمالي القروض.
- ان زيادة معدل كفاية راس المال وفقا لمعايير بازل من شأنها تزيد من درجة التحوط لخسائر الائتمان وزيادة القدرة على امتصاص الصدمات المالية والأزمات المالية على مستوى العالمي وتظهر مؤشرات كفاية راس المال للبنك الأهلي مستويات عالية خلال التطبيق الأولي لمعايير بازل 3 وهذا من شأنه ان يكون متانة عالية للبنك وصلابة تساعده في توجه في التوسع في القروض وقبول المخاطر.
- ان تطبيق بازل IVلا يؤثر على البنك بشكل كبير في احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث لا تعتد على النموذج الداخلي في تقييم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث تستخدم Standard Approach. إلا انه يتطلب زيادة في الحد الأدنى لراس المال إضافة الى هامش الأمان.

وتوصي الباحثتان:

1- على البنك تحسين الجودة الائتمانية وذلك لزيادة نسبة القروض المتعثرة في الأجل القصير والذي اثر في العائد بقوة عكسية متوسطة.

2-قبول فئات ذات اوزان مخاطر اقل وتقليل الفئات ذات تقييم ائتمانية بنسب مرتفعة لأنها تحمل البنك اوزان مخاطر ائتمانية عالية مقابل منحهم التمويل وذلك ينعكس في تقدير الحد الأدنى من راس المال لمقابلة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

3-ان تطبيق بازل 4 يتطلب زيادة في الحد الأدنى لراس المال إلا انه يمكن الحد من هذه الزيادة بتحسين بإدارة المخاطر الائتمانية وتجنب الائتمان ذات نسب اوزان مخاطر عالية والتي تحمل البنك عبء تغطية مخاطرة من راس المال.

4-ان تطبيق معايير بازل 4 تتطلب استراتيجيات لإدارة المخاطر والتي تساهم في تطبيق متطلبات بازل 4 والعمل على تخفيف أثره على البنك.

الكلمات المفتاحية: معايير بازل، الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، كفاية راس المال، الاستقرار البنكي.

Abstract

The study Aimed to know the impact of financial challenging facing the banks to implementation Basel IV capital requirements.

The study was based on descriptive approach in determining the facts and information about the subject of the study as well as SPSS analysis using several indicators to analysis impact capital adequacy ratio as independent variable, ratios measures invest in loan, ratios measures credit risk volume, ratios measures credit risk hedge as the dependent variables.

Analysis the main hypothesis of statistic relationship between the impacts of Banks' financial challenging of applying the requirement of Basel IV through the sub hypotheses as:

1- First null hypothesis Capital adequacy requirement of Basel IV control Banks' lending as protection of credits it risk.

2- Second null hypothesis that capital adequacy of Basel IV more agree with credit risks volume

3- Third null hypothesis is capital adequacy of Basel IV increases the credit risk hedge.

The study's findings:

1- The stability of capital adequacy ratio reflected an increase of lending by the bank.

2- The capital adequacy requirement not agree with credit risk volume at applying Basel 2 and 3 caused by Banks strategy of credit quality as the bank moving toward expansion in loan investment , as the ratios showed credit default and withdrew on short term as high percentage to total loans.

3- an increase of capital adequacy ratio of Basel IV will increases the credit risks hedge, which increases the ability of Financial risk absorbance, and financial crisis at global level, the bank Alahli's capital adequacy ratio showed high level at early stage of implementing Basel3 as increase the soundness of the bank and the reliability which assist the banks strategy on loan's expansion and acceptance off high risk.

4- Applying of Basel IV does not affect the Alahli bank significant on computing Asset weight risk due to relay on Standard approach rather than internal rate approach however, it requires an increase of the minimum requirement of capital and buffers

The study's recommends:

1- The Bank Alahli need to improve the credit quality due to increases of credit defaults at short term which impact on the profit returns with moderate inverse relationship.

2- Accepting asset class that weight low risk, and reduces assets that with high risk rate as make the bank carry the risk as afford them loans which impact on considering the minimum requirement of capital to cover the assets weight risk.

3- Applying Basel IV requires increase's the minimum capital requirement however, the bank could mitigate the impact by improving management of credit risk and avoid credit with high weight that bank Incur to cover risk from capital.

4- Applying Basel IV needs strategies to manage credit risk which helps to reduces of the impact on the bank.

Key Words: Basel, Assets weighted risk, capital adequacy, Bank Stability.

القسم الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة.

كشفت الأزمة المالية العالمية سنه ٢٠٠٨ عن العديد من العيوب في نظم الرقابة المصرفية، مما تداعى لها المجتمع الدولي ممثلا بلجنة بازل للرقابة المصرفية إلى سن قواعد ومعايير جديدة تنظيمية والإجراءات الرقابية للتعامل بصورة أكثر احترازا وشمولية مع المخاطر، من خلال تعزيز متطلبات رأس المال والسيولة للمؤسسات المالية والمصرفية وتجسدت هذه القواعد بمقررات الرقابة الإشرافية لبازل III (رقايق وآخرون،2,2017). حيث كان تركيز معايير بازل III (معايير بازل الثالثة) على تعزيز الاستقرار للنظام المالي بزيادة القدر والجودة القواعد لرأس المال والسيولة، وأظهرت الرقابة المصرفيةGHOS تعديلات على بازلIII تعرف حاليا بازل IV (بازلIV اي معايير بازل الرابع) (Schneider et al ,2017,6).

وضمن إطار انضمام المملكة العربية السعودية للجنة بازل للرقابة المصرفية فان هذه الدراسة سوف تلقي الضوء على أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV (دراسة مطبقه على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية).

المبحث الأول. خطة الدراسة.

تمهيد: تناول هذا الجزء خطة الدراسة والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة عن التحديات المالية التي تواجه البنوك في مواجهة تطبيق متطلبات معايير بازلIV وخلاصة الفصل الأول.

أولا. مشكلة الدراسة:

تعد بازل IV من أكبر التحديات التي تواجها القطاع المالي في أوروبا السنوات القادمة، بازل IV لا يعتد إطار معايير واحد، إنما مجموعة من المعايير سوف تغير كيفية تطبيق بازلIII في المستقبل، مما قد يتأثر به بعض البنوك بشكل كبير (Schneider et al ,2017,7). إن القواعد الجديدة ركزت على كيفية احتساب مخاطر المرجحة بأوزان الاصول RWA، و نسبة راس المال، مما يؤثر على البنوك في استراتيجية تطوير البنك وهيكل النظام في المستقبل (pwc, 2017).

إن خطر الائتمان يعرض المركز المالي للبنوك للخطر وذلك للتأثير المباشر لمخاطر الائتمانية وكفاية راس المال على نشاط البنوك، لذا تولي البنوك استراتيجيات من أجل مواجهة هذا الخطر (الحريث وآخرون، ٢٠١٨، 3). وتعد المتطلبات الجديدة لمعايير لبازلIV في زيادة نسب كفاية راس المال لتمكينها من امتصاص الخسائر، وبالتالي ينتج عنة تكلفة تمويلية عالية لتأهيل قدرة البنوك على امتصاص خسائر الالتزامات. (Schneider et al ,2017,6). فالغرض من معايير بازل تأسيس حد أدنى للمتطلبات لما سببته الأزمة المالية السابقة والتصدي للازمات القادمة عن طريق زيادة راس مال للقطاع المالي، ووافقت لجنة بازل للرقابة المصرفي للمعايير بازل IV بنهاية ديسمبر ٢٠١٧ ويتم تطبيقه من عام ٢٠٢٢ وذلك لتهيئة البنوك لتكون أكثر مرونة لمواجهة الأزمات (2018,4,VOB).

مما يثير تساؤل البحث الرئيسي ما أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV (دراسة مطبقه على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية). وتتفرع منه التساؤلات الفرعية:

ما هي استراتيجية البنك المالية لتطبيقه معايير بازلIV ؟

ما أثر معايير بازلIV لكفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية؟

ما أثر تطبيق بازلIV على الاستقرار البنكي؟

ثانيا أهمية الدراسة:

فتعد تطبيق معايير بازل ذا أهمية اتجاه البنك في تدعيم مراكزها المالية، فعدم التجاوب المناسب مع التغيرات المحيطة بالبيئة الداخلية او الخارجية قد تؤثر سلبا على نشاط البنك والاستمرارية في بيئة الأعمال.(آسية وآخرون,2019, 452).فالمخاطر الائتمان اهميه بالغة لما لها من تأثير على جل عمليات المصرف وأوجه مؤشرات نشاطه، وكفاية راس المال المصرفي حيث يعتبر تحقيق نسبة كفاية راس المال بالشكل الجيد من أولى اهتمامات الإدارات المصرفية لما لموضوع كفاية راس المال من الأثر المهم على عمل المصرف واستقرار بيئة عمل المصرفي (الحريث وآخرون، 2018،2).

ثالثا أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الهدف الرئيسي أثر التحديات المالية على بنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV ويتفرع منه الأهداف الفرعية.:

معرفه استراتيجية البنك لتطبيقه معايير بازل IV.

معرفة معايير بازلIV لكفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية.

معرفة أثر تطبيق بازلIV على الاستقرار البنكي.

رابعا. الفروض:

وتمثل الفرض الرئيسي انه توجد دلالة إحصائية بين أثر التحديات المالية على البنوك وبين مواجهة تطبيق معايير بازل IV

ويتفرع منه الفروض التالي:

1-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تضبط نسب توظيف القروض حماية من مخاطر الائتمان.

2-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل أكثر توافقا مع حجم المخاطر الائتمان.

3-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تزيد من درجة التحوط لمخاطر الائتمان.

خامسا. منهجية الدراسة:

الوصفي التحليليباستخدام التحليل المالي وبرنامج الاحصائي **Spss**، بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع والتحليل والربط للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها تصور المقترح. واستخدم مصدرين للمعلومات**:**

أ-المصادر الثانوية: التي عالجت الإطار النظري للبحث من المراجع والمقالات العربية والأجنبي ذات العلاقة التي تناولت موضوع الدراسة

ب-المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة حيث جمعت بيانات البنك من القوائم المالية المنشورة ومعلومات الإيضاحات والتقارير المنشورة للبنك الأهلي لبازل 3 .

سادسا مصطلحات الدراسة:

لجنة بازل: تعد لجنة للرقابة المصرفية وتعد معايير عالمية تتكون من ٤٥ عضو تتضمن من البنوك المركزية والسلطات المسؤولة عن التنظيم المصرفي. (Basel, 2019)

سابعا. خطة الدراسة:

الفصل الأول الإطار العام.
مبحث الأول. استعراض خطة الدراسة.
المبحث الثاني. الدراسات السابقة.
الفصل الثاني. الإطار النظري.
المبحث الأول. استراتيجية البنك لتطبيق معايير بازل IV.
المبحث الثاني. :معايير بازلIV على كفاية راس المال والمخاطر الائتمانية.
المبحث الثالث. آثر تطبيق بازل 4 (IV) على الاستقرار البنكي
الفصل الثالث. التحليل المالي.

المبحث الثاني. الدراسات السابقة

تمهيد. نتطرق للدراسات ذات العلاقة بمقررات بازل الثالثة ومقررات بازل الرابعة. والتعليق عليها وأخيرا استعراض خلاصة الفصل الأول.

أولا. الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

الدراسات ذات العلاقة بمعايير بازلIII ،IV .

دراسةSchieider &others(٢٠١٧) بعنوان بازل٤ ماذا بعد للبنوك مطبقة على البنوك الأوربية.

تواجه البنوك الأوربية عجز رأسمال بليغ ضمن إطار معايير بازل IV حيث يطرأ التغيير على اسلوب احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، وتقييد نموذج المعدل الداخلي، زيادة الحد الأدنى لراس المال. في هذه الدراسة تركز على المفهوم الشامل للراس المال والأرباح وكيفية التي يجب أن يتصرف البنك، حيث طبقت الدراسة على ١٣٠ بنوك الأوربية، حيث توصلت إلى أن على البنوك زيادة رؤوس أموالهم مما يستدعي ان تتبع طرق غير تقليدية للقياس، وتبين ان انعكاسات معايير بازلIV تختلف بحسب جغرافية البنك ونموذج الأعمال مما يتطلب تصرف حسب حالة البنك، واوصت بشفافية البنوك ميما يتعلق المعايير بازل IV وكيف تتصرف للحد من تأثيره، وان البدء بتطبيقه يساعد البنك بإدارة المناسبة للمعايير الجديدة.

دراسة عريس واخرون (2017) بعنوان تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي.
تهدف الدراسة الى معرفة مدى مساهمة اتفاقيات بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي، وتوصلت الدراسة الى ان هذه الإصلاحات جاءت اغلبها بعد حدوث أزمات مالية كانت آخرها اتفاقية بازل III سنة ٢٠١٠ بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، والتي لاتزال قيد التطبيق ببرنامج زمني يمتد من ٢٠١٣ إلى غاية ٢٠١٩ إذ يصعب الحكم على قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي. وتوصل إلى نتائج منها،

1- اعتبار التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازلII وصدور بازلIII نقطة تحول هامة في تعزيز الاحتراز الكلي على مستوى النظام المصرفي ككل خاصة في ظل اوقات الضغوط المالية والاقتصادية.
2- فشل اتفاقية بازل I و بازلII في تحقيق الاستقرار المصرفي، أما بازل III فلا يمكن الحكم على نجاحها في ذلك من عدمه لأنها لاتزال قيد التطبيق بما ان اللجنة وضعت مجال زمني لتطبيقها من سنة ٢٠١٣ الى غاية ٢٠١٩.

دراسة Kuzucu et al(٢٠١٧). بعنوان تعزيز إدارة المخاطر في البنك احتساب راس المال والتنظيم البنكي. تهدف الدراسة إلى كيفية احتساب راس المال للقطاع البنكي، حيث يعد راس المال مهم لمواجهة مخاطر البنوك، لتدعيم استقرار البنك يتطلب التنظيم البنكي بالاحتفاظ برأس مال كافي لمواجهة مخاطر البنك. واظهرت اتفاقية بازل لراس المال والتي تهدف لتعزيز إدارة المخاطر وتقوية الاستقرار للنظام البنكي الداخلي بتقديم إطار لاحتساب راس المال. حيث يعد إطار دولي للقطاع البنكي، وان اتفاقية بازل لراس المال تطورت

عبر الزمن بسبب نمو المخاطر الدولية. توصلت إلى انتقاد التعديلات بازل الرابعة IV كونها لم تعالج اساس تقدير الفئات من حيث ان مشكلة التقديرات الخارجية للفئات والتي تظهر مؤشرات غير معتمدة البنكية واعتبر ان تدني معدلات كفاية راس المال سبب وجيه لإخفاق اي نظام مالي.

دراسة الحريث (2018). بعنوان مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي. يهدف إلى بيان مفهوم مخاطر الائتمان وأشكالها ومصدرها وكيفية قياس هذه المخاطر، وبيان مفهوم كفاية راس المال ودراسة العلاقة بين مخاطر الائتمان وكفاية راس المال. واستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمعالجة الجانب التطبيقي. حيث طبقت على عينة من المصارف السورية أربع مصارف، لمعرفة أثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان في المتغير التابع كفاية راس المال. وتبين أثر دلالة احصائية بين كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة كفاية راس المال المصرفية في المصارف عينة الدراسة. وان مخاطر الائتمان تؤثر في كفاية رأس المال ويمكن تفسير التغيرات التي تحدث في كفاية رأس المال من خلال مخاطر الائتمان ونسبة التفسير بحدود٠,٨٧ واوصى البحث بوضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة تجنبا للازمات المالية التي تنتج عن خطر الائتمان وخاصة خطر انخفاض كفاية راس المال.

دراسة VOB(2018) بعنوان عواقب بازل ٤. تركز هذه الدراسة ان اتفاقية بازل IV تفرض عبئا ثقيلا على البنوك الألمانية وان الهدف المحدد في الزيادة نسبة احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. طبقت الدراسة على ١٦ةبنك الماني وتوصلت إلى نتائج ان اتفاقية بازل٤ تسبب بزيادة في الاصول المرجحة للمخاطر ونتيجة ذلك انخفضت نسبة راس المال ب ٢,٨٪ إلى مستوى عام ٢٠١٥.ثانيا output floor يعتد بتقيد استخدام النموذج الداخلي أثر بشكل كبير output floor سبب في زيادة أكثر من ١١٪. ومقارنة البنوك الأوربية عن البنوك الأمريكية، تظهر تأثر أكثر للبنوك الأوربية بسب الاعتماد على النماذج الداخلية والتي تقيدت عند مستوى ٧٢,٥٪. حيث أن الهدف من المعيار لم يسبب في الزيادة للأصول المرجحة بأوزان المخاطر، بعد عن ذلك ينتج زيادة ب١٣٪ على المستوى البنوك الاوروبية، تؤكد نتائج الدراسة ان تأثر بنوك العينة ببازل ٤ ذو أهمية كبيرة.

دراسة بعزيز (٢٠١٩) بعنوان ارساء معايير بازل ٣في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية (دراسة حالة الجزائر) . يهدف البحث إلى التعرف على محاور اتفاقية بازل ٣ وما تضمنته من مقترحات لإصلاح التنظيم الاحترازي، والتي أصدرها لجنة بازل للرقابة المصرفية، كما يهدف إلى تسليط الضوء على ما تم اتخاذه من تدابير من طرف سلطات الإشراف المصرفي في الجزائر، بغية ارساء معايير اتفاقية بازل ٣ في القطاع المصرفي للاستفادة من الإصلاحات التي تصبو إليها هذه الاتفاقية، في مسار تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، وبالتالي الوصول إلى استقرار القطاع المالي. وتوصل إلى نتائج منها ان مقررات بازل٣ عبارة عن معايير احترازية الجزئية والكلية تسعى الى تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية والافصاح على مستوى العالم، مما يحسن قدرة النظام المصرفي على استيعاب الصدمات والازمات الناتجة عن الضغوط الاقتصادية والمالية أيا كان مصدرها والحد من خطر امتدادها إلى الاقتصاد الحقيقي.

دراسة اسية(٢٠١٩) بعنوان مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية. اعتمد المنهج الوصفي التاريخي في حقائق الدراسة. تهدف إلى إبراز الدور الذي تلعبه مقررات لجنة بازل باعتبار كل ما جاءت به اللجنة في اتفاقيتها الثلاثة كان تطبيقها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ان يزيد من فعالية إدارة المخاطر المصرفية في الوصول إلى أهدافها. وتوصلت للنتائج منها ان تطور أنشطة البنوك أدى إلى ارتفاع وتعدد المخاطر التي تواجهها عموما ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى مخاطر الائتمانية، المخاطر السوقية، والمخاطر التشغيلية. نتيجة لارتفاع وتعدد المخاطر التي تواجهها البنوك تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك بهدف صياغة توصيات تتضمن معايىر تقوم البنوك باستيعابها من أجل تجنب حالات الإفلاس. واوصى العمل على تأهيل العنصر البشري وترقية أداءه مما ساهم في خدمة أهداف البنك وفي تطوير الأداء العام للمنظومة المصرفية، والتزام البنوك بإنشاء إدارة المخاطر كجزء أساسي من إدارة البنك والمؤسسة المالية.

دراسة Bodellini (٢٠١٩) بعنوان البنوك من بازل I إلى بازل IV هل نظام البنكي أصبح أكثر قوة ومرن عن ذي قبل؟ تبين أن القدر الذي يجب على البنوك الاحتفاظ فيه زاد عبر الوقت وذلك تبنيا لطلب معايير بازل من لجنة بازل للرقابة المصرفية. في ديسمبر ٢٠١٧ معايير بازلIV اصدرت بزياد أكثر للراس مال البنوك. بخلاف الأزمات، يعتبر متطلبات راس المال فعال لزيادة سمعة البنوك ومساعدتهم للاستقرار المالي غير أن الحاجة لجعل الإطار النظامي أكثر من أن يكون قلب واحد يحتوي للجميع، للمحاذير الاختلافات بين منتسبين السوق ليكون أكثر فعالية.

القسم الثاني. التعليق على الدراسات.

تطرقت الدراسات ما بين دراسة مقررات بازلIII وتهيئة البنوك لتطبيق بازل IV والبدء في التصرف اتجاه العواقب التي قد يتعرض لها البنوك.

فدراسة الحريث 2018 خصت تأثير مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال خلال تطبيق بازل الثالثة، والتغيرات الحاصلة في راس المال يمكن أن تفسر من خلال تأثير مخاطر الائتمان. وبرأينا ان مقررات بازل تسعى لزيادة الاحترافية لدى البنوك خصوصا من تأثير مخاطر الائتمان والذي يشكل أعلى مخاطر في نشاط البنك يهدد سلامة الاستقرار البنكي فدراسة بعزيز٢٠١٩ خصت ارساء معايير بازل الثالثة لتمكين البنوك من الاحتراز عن الأزمات المالية، حيث أن تطبيق مقررات بازل من شأنها تحقيق الاستقرار البنكي. في حين توجهت دراسة آسية ٢٠١٩عن كيفية فعالية المقررات الثلاثة لبازل في مواجهة المخاطر البنكية وأشارت إلى تعزيز دور إدارة المخاطر وذلك لتعدد المخاطر التي تواجهها البنوك حتى تجنب حالات الإفلاس.

وتطرقت دراسات في دراسة مقررات بازلIV من حيث تأهيل البنوك لبدء تطبيقه وبين العواقب التي تواجه البنوك في حال تطبيق معايير بازل IV وكيفية دورها في مواجهة المخاطر المصرفية إلى جانب دراسة مقررات بازل جميعها قياسا لدراسة قوة البنك ومرونته. فتناولت دراسة عريس واخرون ٢٠١٧ التعديلات التي أقرتها لجنة بازل وقدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي، وبين ان المقررات السابقة لم تحقق فعاليتها في الاحتراز الكلي لمخاطر التي تواجه البنك. في تصورنا انه بحلول ٢٠١٩ تم تطبق مقررات بازل الثالثة للتقييم مدى قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي، وتشكل أثر تطبيق بازل الرابعة تحديات للبنوك لتغطية متطلبات الجديدة والتي تخص كيفية احتساب مخاطر الائتمان. أما دراسة Bodellini ٢٠١٩ تقيس مرونة درجة قوة البنوك بعد تطبيق مقررات بازل الأولى إلى مقررات بازل الرابعة وأشار إلى أن ارساء مقررات بازل الرابعة تساعد البنوك على الاستقرار المالي قياسا بما واجهته من عواقب بعد الأزمات وكيف ان المعايير وقتها لم تفي لتمكين قدرة البنوك في الاحتراز من تأثير الأزمات المالية العالمية، وعززت دراسة Kuzucu et al 2017 دور إدارة المخاطر البنكية في احتساب راس المال وذلك لغرض تدعيم الاستقرار البنكي وتهيئيه البنك لمواجهة الأزمات ذاتيا بالاحتفاظ برأس مال كافي لمواجهة المخاطر. أما من ناحية عواقب تطبيق بازل IV خصت دراسةVOB 2018 بافتراضية تطبيق بازل الرابعة (IV) على عينة من البنوك الألمانية وبيان تأثير العواقب المحتملة حين البدء الفعلي لتطبيق المعايير وذلك لتهيئة البنوك العواقب المحتملة والنظر في قدرة البنك في الحد منها، وبينت ان تأثير المقررات تختلف من بنك لآخر على حسب كيفية تطبيق النموذج لاحتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. في تصورنا انه بناء على هذه الدراسة فان تطبيق بازل IV يقدر أولا بدراسة وضع البنك لكيفية تمكينه وقدرته في تطبيق متطلبات المقرر لمعرفة طبيعة ودرجة العواقب التي قد تعترض له خاصة أن تأثير تطبيق بازل الرابعة بينت أثر بليغ للبنوك في أوربا مثل دراسة Schieider et al ٢٠١٧ وبينت ان البنوك الاوروبية قد تواجه عجز في رأسمال بشكل بليغ، خصوصا في التغيرات التي تطرأ في احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

وترى الباحثتان انه آلية تعزيز البنوك كانت تجاوبا وفقا أزمات حدثت وبالتالي تعزيز البنك مقياسا، لذا على البنوك من تدعيم إدارة المخاطر لديها في الحد من تأثير الأزمات والتصرف باستراتيجية تمكن البنك من تقليل حدة تأثير العواقب.

وتختلف الدراسة عن الدراسات السابقة في انها دراسة حالة على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية بعد إتمام تطبيق بازل III منذ ٢٠١٥ وانتهاء المهلة المحددة للتطبيق التدريجي له في عام ٢٠١٩ ، ولذا تخص الدراسة بتقييم تطبيق مقررات بازل IIIلمعرفة التحديات التي تواجه البنك لتضمين مقررات بازلIV.

القسم الثالث. الإطار النظري.

مقدمة

نظرا للآثار الأزمات المالية ولغرض إنقاذ البنوك تدخل الحكومات بمساعدات للحفاظ على أنظمتها البنكية، مما استدعى الهيئات الدولية وعلى رأسها بنك التسويات الدولية بإعادة النظر في القوانين التي تسير البنوك، لتضمن سلامة النظام البنكي العالمي (عياش،٢٠١٨،88).

يعد لراس المال البنوك دورا هاما في المحافظة على سلامة ومتانة وضع البنوك وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام حيث انه يمثل الجدار او الحاجز الذي يمنع اي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من أن تطال أموال المودعين، فالبنوك بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة تشمل بشكل رئيسي مخاطر الائتمان. (محمد، 2013، 27).

وشهدت الآونة الأخيرة تزايدا كبيرا في حالات التعثر المصرفي سواء على مستوى البنوك العالمية او المحلية الأمر الذي دفع الكثير من الدراسات والهيئات إلى البحث عن طرق مناسبة لتحديد وقياس مخاطر الائتمان والحد منها وتشير مخاطر الائتمانية إلى الخسائر المحتملة الناتجة عن احتمالية اخفاق العملاء المقترضين او الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم وفقا لشروط التعاقد مما يؤدي إلى تعرض راس المال البنك إلى مخاطر بشكل حاد (شاهين، ٢٠١٩, 118).

فبعد الخسائر التي لحقت بالبنوك والمؤسسات المالية، والتي سببت بإطاحة مؤسسات مالية عالمية، اتخذت لجنة بازل إجراءات تحفظ سلامة النظام البنكي باعتباره ركيزة اساسية في اقتصاد اي بلد باعتبار ان القطاعات الأخرى تلتقي وتتشابك مع هذا القطاع في مرحلة ما للحصول على موارد المالية (عياش، وآخرون، ٢٠١٨، 84).

المبحث الأول: استراتيجية البنك لتطبيق معايير بازل IV

تمهيد. يتطرق المبحث لآثار تطبيق بازلIII

ويبين إجراءات بازل ٤(IV) و انعكاساتها على البنوك والاستراتيجيات المقترحة للحد من تأثيرها، وتوضيح استراتيجية البنك الأهلي للحد من تأثير مقررات بازل على قدرة البنك واستقرار.

تطبيق وآثار اتفاقية بازل III على البنوك السعودية:

معايير لجنة بازل التنظيمية الثالثة(III) تخص كفاية راس المال والسيولة لدى المصارف العالمية، وانضمت المملكة العربية السعودية لاتفاقيات بازل ٣ وتولت مؤسسة النقد العربي السعودي مهمة تأكيد تطبيق البنوك السعودية لهذه المعايير، ونتيجة فشل بازل٢ في التصدي لمخاطر وتقضي بازل الثالثة بأن ترفع البنوك السعودية راس مالها لتحقيق أعلى جودة في الاصول من٢٪إلى ٧٪ حتى عام ٢٠١٩، وذلك لإيجاد حاجز حماية للبنوك من الخسائر المتوقعة، وتبين ان البنوك السعودية استكملت بنود معايير بازل٣ خلال سنة ٢٠١٥ قبل التطبيق النهائي المقرر في ٢٠١٩، حيث وصلت نسبة الملاءة الي ضعف ما قررته لجنة بازل ١٠,٥٪ بحلول سنة ٢٠١٩واضفى ذلك تميزا للبنوك السعودية عالميا بنسبة ملاءة عالية(عياش، 2019، 89) على الرغم من قدرة البنوك السعودية من تطبيقها للمعايير بازل ٣ في زيادة رؤوس اموالها قبل للفترة المحددة إلى ٢٠١٩ الا ان هناك تخوفا من ارتفاع تكلفة التمويل في البنوك السعودية نتيجة وفائها بزيادة رؤوس اموالها، وانخفاض اعتمادها على القروض مما يقل نسبة الرفع المالي وتقل الربحية فيها إلى جانب مطالبات مساهمي البنوك بزيادة معدل العائد على اسهمهم، مما يشكل تحديا للبنوك (خليل،٢٠١٨).

معايير بازل٤ (IV):

إن معايير راس المال التي صاغتها لجنة بازل تغير قدرة البنوك من البساطة إلى حساسية المخاطر (Magnus حيث تبنى عام ٢٠١٧ تعديلات على بازل III أطلق عليها بازلIV حيث ركزت التعديلات في حساب الاصول المرجحة بأوزان المخاطر وتحسين قابلية نسب راس مال البنكي. ويعد تأثير هذه التعديلات في معايير بازل الثالثة عالية على القطاع البنكي لذلك أطلق عليها معايير بازل IV الرابع. ولأن اعتماد البنوك على النموذج الداخلي لحساب الاصول المرجحة بأوزان المخاطر يتأثر بتطبيق المقررات الجديدة حيث تقيد الاعتماد على النموذج الداخلي في احتساب مخاطر الائتمان (Magnus، et al, 2017 ، 4) .فالغرض من بازل٤ تعزيز معايير للحد الأدنى عالميا للتعامل مع الأزمات المالية السابقة والحد من أزمات مالية قادمة بزيادة الراس المال للقطاع المالي (VOB, 2018, 3).

إن دور اتفاقية بازل في تعزيز الاستقرار المصرفي أشار لها (عريس وآخرون٢٠١٧، ١١٣) انها تهدف إلى زيادة متطلبات راس المال وتعزيز جودة راس المال للقطاع المصرفي وتحمل الخسائر وتجاوز الاختلالات والعمل على تدعيم السلامة المالية للبنوك، فتركز بازلIII على أنظمة راس المال بينما تركز بازلIV على تغير اسلوب احتساب معدل الأصول المرجحة بالأوزان المخاطر بغض النظر عن نوع المخاطر او الأسلوب المستخدم النموذج الداخلي او الأسلوب الموحد المعياري. (pwc، 2017، 3).

الإجراءات الجديدة في اتفاقية بازل IV :

لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS تدعو إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، اضافت إن تعديل النهج الموحد ركز لتحسين قياس حساسية المخاطر إلى تجنب الاعتماد المفرط على المعدلات الخارجية، حيث تركز بازل ٤ على ثبات احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (Magnus et all, 2017 ,4). مما يستلزم النظام المصرفي إلى مقدار عالي من الرأسمال و هامش الأمان، بالإضافة إلى تعزيز المتانة وحساسية المخاطر للنموذج الموحد لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل. وتقيد استخدام النماذج الداخلية عن طريق وضع قيود على المدخلات المستخدمة لحساب متطلبات راس المال بموجب نموذج معدل الداخلي لمخاطر الائتمان وبإزالة استخدام النماذج الداخلية لمخاطر التشغيل. اضفاء هامش لمعدل الرافعة المالية للحد leverage of globe The systemically important،الاستعاضة عن بازل٢ للقاعدة الرأسمالية، بأكثر متانة و حساسية لمخاطر البنك على اساس بازل IV بالنموذج الموحد، توكد ان الاصول المرجحة بالمخاطر باستخدام النموذج الداخلي لا تقل عن ٧٢,٥٪من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر احتسابها وفقا لنهج إطار بازل IVسيتم الوصول إلى حد ٧٢,٥٪ تدريجيا على مدار عدد من السنوات، وسوف تدخل حيز التنفيذ عام ٢٠٢٢ يناير بحد اقصى٥٠٪ ويزيد تدريجيا ليصل إلى ٧٢,٥٪ في عام ٢٠٢٧ يناير(Bodellini, 2019,93).

وتؤثر بازلIV على سجلات المتاجرة ومعايير شفافية أعلى وعلى أثره تحلل بشكل مستقل فيما يتعلق بسجلات البنك ومحافظ المتاجرة ومخاطر التشغيل، يشمل سجلات البنك على جميع التعرضات التي ليست متاحة للتداول، حيث انها تحسب بالقيمة التاريخية اي لا تسجل بالقيمة السوقية. بخلاف محافظ المتاجرة ويشمل جميع التعرضات التي تمسك بغرض إعادة البيع ولأن اعتماد البنك على الربح والخسارة من بيع الأداة المالية تسجل بالقيمة السوقية. فان إدارة المخاطر المتعلقة سجلات البنك تركز على مخاطر الائتمان اي احتمالية عدم قدرة البنك على تغطية الفائدة وقيمة الأساس، ومخاطر السيولة اي عدم التطابق بين الاصول والخصوم في وقت الاستحقاق، ومخاطر اسعار الفائدة. اي حساسية الاصول والخصوم للتعدد في معدل الفائدة. في حين ان إدارة المخاطر لمحافظ المتاجرة تركز على اختلافات قيم السوق والتي تعتمد على عدةDRIVERS

. (Magnus et all ,2017,4)

انعكاسات معايير بازل٤ (IV)

ويتأثر متطلبات راس المال بشكل مباشر ان متطلبات عالية من راس المال يتطلب مخاطر عالية للتعرضات، ويتأثر الدخل لتأصيل الممتلكات من الاصول الثابتة إلى جانب عدم استخدام نموذج الداخلي. IRB تأثر مؤشر نسبة راس المال CET1بانخفاض إلى جانب تأثر اسعار للتعرضات لهامش الأمان طويل الأجل، النظام والبيانات ومخاطر الائتمان. (VOB, 2018, 3).

إن البنوك التي تستخدم نموذج التصنيف الداخلي تواجه تدهور اقل في إعادة تنظيم نسبة راس المال مقارنة بالبنوك التي تستخدم في المنهج التصنيف، وذلك خلال الإجراءات الانتقالي من أجل تجنب صدمة راس المال وإمكانية بناء قاعدة لرأس المال خلال المدة تطبيق معايير بازل(VOB,2018,4).

تأثر مؤشر نسبة راس المال بانخفاض ويبن الجدول تأثير المخاطر على نسبة راس المال:

جدول (1)

المخاطر	التغيرات
مخاطر الائتمان	. إعادة تقييم النموذج المعياري لاحتسب المخاطر الائتمانية. . إعادة تقييم معدل نسب النموذج الداخلي.
مخاطر التشغيل	. ادخال إعادة تصميم للنموذج المعياري. . إزالة كافة النماذج البديلة
تقييم المخاطر	إعادة تقييم النموذج المعياري. . ادخال طريقة الأساس
مخاطر السوق	إعادة تقييم النموذج المعياري. . إعادة تقييم النموذج الداخلي
Output floor	بنسبة ٧٢,٥٪" وتنفذ خلال خمسة سنوات ابتداء من ٢٠٢٢ بنسبة ٥٠٪" وتتم كامل النسبة٧٢,٥٪ بنهاية ٢٠٢٧
الرافعة المالية	. إعادة تقييم للإطار

Basel,2017

وتعد مخاطر الأعمال والذي يؤثر على البنك في المدى الطويل فيما يتعلق باستراتيجية الأعمال، مخاطر السمعة، والتي تدمر مخاطر النظام مما قد تسبب للبنك خسائر، حيث أظهرت الأزمة المالية العالمية السابقة أثر خطورة مخاطر النظام البنكي، اي ان مخاطر بنك واحد يؤثر على بنك الاخر ويهدد استقرار النظام المالي ككل

.(Kuzucu et al 2017.p759).

وينعكس أيضا تأثير بازل IV على الاقتصاديات والبنوك متعددة الجنسيات، تشكل الزيادة في الاصول المرجحة بالمخاطر من الضغوطات التي تواجهها البنوك حيث تعرض الدفتر التجاري للفروع الأجنبية للبنوك متعددة الجنسيات. (Friat,2014,513) .

استراتيجية إدارة رأس المال ضمن معايير بازل٤:

إن التصرف الذي يتخذ من قبل البنك لتخفيف تأثيرات بازل٤ يعتبر قياسي بحسب تأثر البنك لذا على البنوك التصرف اتجاه التأثيرات متطلبات راس المال بكيفية احتساب الاصول، والاستخدام المتاح من النماذج. حيث تأثيره يختلف باختلاف الموقع الجغرافي وطبيعة البنك ونموذج الأعمال Schneider et al, (2017,p15).

إن يتحلى البنك بإدارة راس المال يتيح استئثار القيم الإضافية وتوزيع مستدام لإطار إدارة راس المال على المدى الطويل. حيث يشير Schneider et al إلى الاستراتيجيات التالية:

أولا. الدعائم التقنية تسهم في جودة البيانات والعمليات، وتحسين رقابة راس المال من خلال تقليل الاستقطاع من راس المال ومتطلبات الهامش.

ثانيا دعائم الأعمال حيث يركز على زيادة فعالية راس المال من خلال ثلاث انواع:

1. دعائم التكتيك، من خلال تعديل العروض القائمة الحالية او المتطلبات الاتفاقيات لتحقيق فعالية راس المال أكثر للبنك.
2. تحسين العملاء ذو ربحية اقل، أما ان يتم إيقاف التعامل مع العملاء او تعديل متطلبات الاتفاقيات.
3. التصرف التجاري، على البنك بأخذ الاعتبارات اللازمة لاستمرارية توافق منتجاتهم مع العملاء لضمان استمرارية مما يزيد من فعالية راس المال.

ثالثا: الدعائم الاستراتيجية، من حيث شمولية المثلى المركز المالي في ظل الرقابيات وتقييد الأعمال، إضافة إلى تعديلات في التركيز الاستراتيجية على استراتيجية الموقع، واستراتيجية المحافظ من خلال اختيار محافظ لتكون أولوية النمو فيها وإنهاء محافظ معينة

(Schneider et al, 2017,21). وأشار kuzucu ان المتطلبات للمعايير بازل ٤ مكلفة جدا حيث قدرت هيئة المال الدولية تكلفة تطبيق بازل الثالثة لدول المنظمة لبازل ب ١,٣ تريليون دولار في عام ٢٠١١ (kuzucu et al, 2017 81)

ولتحقيق استدامة الدائم الاستراتيجيات المذكورة على البنوك تقييم ضمني لاستراتيجيات التخطيط المالي، وتزويد الادارة بتقرير المخاطر المرجحة بأوزان الأصول بكل دقة وتوقيت ملائم، والوعي بسلوك راس المال، وتمكين الفعال لأداء الادارة حول استخدامات راس المال. (Schneider et al, 2017,15).

ويشير محمد، لزيادة رأس مال البنكي بما يواكب مواجهة المخاطر المحتملة وتطبيق معيار كفاية رأس المال يمكن ان تحقق الزيادة عن طريق الاندماج المصارف مع بعضها للوصول الى كيانات كثيرة قادرة على المنافسة فيما بينها لتحقيق النسبة المطلوبة والمحدد من قبل البنك المركزي (محمد،2013، 34).

استراتيجيات البنك الأهلي لمواجهة معايير بازل:IV

بناء على نموذج الأعمال ببنك الاهلي فهو معرض لمخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة في سجلات البنك كمخاطر أولية يتعرض لها، إلى جانب مخاطر التشريع، التشغيل، الاستراتيجية، مخاطر السمعة ومخاطر أمن المعلومات. وللحد من تأثير المخاطر هيء البنك مجموعة الأعمال ستة أقسام مختصة.

ومن خلال ثلاث خطوط دفاعية للحد من المخاطر المعرض لها البنك:

فالخط الدفاع الأول، مجموعة الأعمال حيث يعنى بدوره ومسؤولياته فيما يخص العمليات تأكيد اتباع نظام المخاطر المتبع وتطبيق الرقابة الداخلية الكشف عن عواقب الخسائر بسبب المخاطر المختلفة التي تحملها البنك.

خط الدفاع الثاني، المخاطر، يشترك مع مجموعة الأعمال الاستراتيجيات والتمويل لصياغة الرغبة في المخاطرة.

خط الدفاع الثالث ويتمثل في المراجعة الداخلية يمد بالحياد والاستقلالية، ومسؤولياته تتمثل في متابعة خط الدفاع الأول والثاني لتأكيد على اساس إدارة المخاطر بما يتناسب مع المسؤوليات المخولة لهم. (تقرير البنك الأهلي، ٢٠١٨،p7.8).

على الرغم من أن التغيرات التي تطرأ على رأس المال مهمة لما بعد الأزمة المالية الا ان التغيرات تشمل الأنظمة الاقتصادية الجديدة، سياسة الحوكمة الكلية، وذلك لتخفيف المخاطر ذات الطبيعة النظامية ونتطرق لاستراتيجية المتخذة من قبل البنك الأهلي للحد من مخاطر راس المال ومخاطر الائتمان:

استراتيجية البنك الأهلي في مخاطر راس المال:

حيث تركيز بازلIV على تقوية إطار المعايير لقدرة البنك لامتصاص الخسائر الرأسمالية المتمثلة في حقوق المساهمين CET1 ، زيادة كفاية مرونة البنك لمواجهة الخسائر في اوقات الضغوطات. (لجنة بازل، ٢٠١٧).

حيث يعتمد البنك على اثنين من راس المال النظامي، الأول بما يتماشى مع معايير بازل، والآخر راس المال الاقتصادي كأداة قياس داخلية لدعم الحد الأدنى من متطلبات راس المال. تصنيف المخاطر إلى

ركيزتين، الركيزة الأولى المخاطر الائتمان، السوق، التشغيل، تتعامل بناء على معايير بازل III، الركيزة الثانية للمخاطر تشمل مخاطر السيولة، معدل الفائدة، السمعة الاستراتيجية والمخاطرة الأخرى، تحدد من قبل البنك ويستخدم مختلف التطبيقات لتقدير راس المال لما يتناسب مع القطاع. فراس المال للركيزتين الأول والثاني تجتمع لتسهم في متطلبات راس المال في الميزانية الموحدة وتخطيط النمو. (تقرير البنك الاهلي، ٢٠١٨، ٩)

استراتيجية البنك الأهلي في تخفيف من مخاطر الائتمان:

يستخدم البنك عدة تقنيات للحد من مخاطر الائتمان في التمويلات ويعد قبول الضمان من اهم تقنيات الحد من مخاطر الائتمان. ويعمل البنك على تأكيد سيولة الضمان واستمرارية تقييمه، ويتنوع الضمان ما بين ضمان نقدي او عقار او أسهم، اواي موجودات ثابتة. يقيم البنك الضمانات المحتفظ بها مقابل تمويل التجاري والأفراد، باستمرار لمواجهة اي تعرضات في صافي قيمته ويراقب سعره السوقي واستدعاء ضمان إضافي في حال نقص قيمته. فالائتمان مؤمن بقبول الضمان لغرض الحد من مخاطر الائتمان. (تقرير بنك الاهلي، ٢٠١٨، 11).

تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال الإضافية (آسية وآخرون،٢٠١٩، 462).

افصحت عده بنوك بالتفكير في الاندماج لتعزيز القوة البنكية لمواجهة معايير بازل إن متطلبات بازل III IV, تناسب البنوك العالمية الكبيرة بالمقارنة مع البنوك السعودية والتي حجم رؤوس اموالها صغيرة، مما يستدعي العمل على ادماج البنوك السعودية والتي يبلغ عددها ١٢ بنكا في عدة بنوك كبيرة الحجم لا يتجاوز عددها ٦ بنوك من أجل تسهيل عملية زيادة رؤوس اموالها وتقليل تكاليفها العمومية وتحقيق نسبة ملاءة المالية المطلوبة لتفي بمتطلبات بازل. (خليل، ٢٠١٨)

ونشطت في هذه الآونة صفقات الاندماج بين البنوك السعودية والتي يشكل كيانات كبيرة قادرة على المنافسة وقد تم الاتفاق الملزمة بين نك ساب والأول في أكتوبر ٢٠١٨، وفي الآونة الأخيرة فيما يبدو أن التوجه للاندماجيات هو توجه حكومي قبل دخول بنوك اجنبية ضخمة للسوق. الان البعض يشير ان الاندماجيات تؤدي إلى فرص ضعف نمو القطاع البنكي واحتكار القلة الذي يضم ١٢ بنكا. (العمران، ٢٠١٩).

وذكرت لجنة بازل للرقابة المصرفية ولتجنب الثغرات المتراكمة في النظام البنكي، تظهر بازل ٤ إطار النظام لمواجهة الأزمات المالية وتقدم اساس للنظام البنكي ليكون مرن، حيث ان الإطار يتيح لنظام البنك في تدعيم الاقتصادي الواقعي عن طريق دورة الاقتصادية (Basel,2017, 1).

وترى الباحثتان ان دراسة وضع البنك في قدرة استجابته لمتطلبات بازل ٤ وبناء تصور واضح لدرجة ومقدار التأثير ومعرفة إمكانيات البنك في تلبية المتطلبات تساهم في اتخاذ استراتيجيات للحد من تأثير مقررات بازل٤ على البنك، لتهيئة البنك لمرونة أعلى في مواجهة مخاطر الائتمان مما يحقق الاستقرار البنكي.

المبحث الثاني **معايير بازلIV على كفاية راس المال والمخاطر الائتمانية.**

مفهوم راس المال.

يختلف معنى راس المال الاقتصادي ضمن إطار البنوك.

راس المال الاقتصادي يشار إلى المقدار الذي يقدمه المساهمين في هذه الحالة لا يحتوي على رأس مال النظامي، ويكون على ذلك الاختيار درجة المخاطر المراد تحملها بالتوازن بين ملكية والقروض. (Bodellini, 2019, 82,) .وأشار kuzucu ان راس المال الاقتصادي يتعلق لمواجهة مخاطر البنك حيث يعمل مخفف للصدمات ويقدم حماية ضد جميع المخاطر التي تواجه البنك (kuzucu et al, 2017, 75).

ويختلف عن راس المال النظامي في انه يتم احتساب من قبل البنك داخليا، راس المال النظامي هو القدر الذي يجب على البنك الاحتفاظ به بفرض القانون. وان بهذا القدر يسمح للبنك بممارسة نشاطه البنكي، وفي حال عدم اتباعه لذلك للجهات المختصة سحب رخصة البنك.

يواجه البنك عدة مخاطر وتحمل هذه المخاطر تأثير سلبي على القطاع البنكي، وتعد مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر الأعمال، مخاطر النظام، مخاطر السمعة من أكثر ما يواجه البنك، مما يستدعي البنك لاحتساب راس المال المثالي لمواجهة وتدعيم هذه المخاطر لتحقيق الاستقرار البنكي (kuzucu et all, 2017,73)

دور رأس المال والمخاطر البنكية:

يعد الاحتفاظ براس المال لحماية المودعين، واساسي لتدعيم الثقة في القطاع البنكي، ويتمثل دور الأساسي لراس المال في القدرة على الامتصاص الخسائر الغير متوقعة الكبيرة. (kuzucu et all, 2017,74). حيث أن راس المال يعمل على الحفاظ للأموال المودعين من مخاطر البنكية التي تقوم بها البنوك في مزاولة نشاطها البنكي.

وتشكل مخاطر الائتمان الأكثر أهمية وغالب البنوك تعد القروض أكثر مصدر لمخاطر الائتمان، حيث تواجه القطاع المالي عدم التطابق فاذا استطاعت تحقيق التوازن بين الاصول والالتزامات لا يتبقى للبنك سواء مواجهة مخاطر الائتمان (kuzucu et all, 2017, 75).

اولا: كفاية راس المال:

تعتبر كفاية راس المال البنكي أحد الركائز المهمة والاساسية في العمل البنكي واستقرار، فهي قدرة البنك على تحمل المخاطر والخسائر فشل العمليات الاستثمارية بالاعتماد على موارده الذاتية ممثلة في راس المال والاحتياطات، والاحتفاظ بمقدار محدد من الاموال بالنسبة للأصول المستثمرة، بما لا يعرض مركزه المالي للخطر. (الحريث واخرون٢٠١٧، ٥).

دور اتفاقية بازلIV في كفاية رأس المال:

تركز المعايير على تقوية هذه البنود في الهيكل النظامي للبنك، تحسين جودة راس المال النظامي للبنك من خلال التركيز على قدرة راس المال المتمثل في حقوق المساهمين الشريحة الأولى Tier1 capital (CET1) في امتصاص الخسائر. التأكيد على قدرة البنك من حيث الصلابة والمرونة لتشييد قدرتها في امتصاص الخسائر في اوقات الضغوطات (Basel, 2017, 1) وتعد كفاية راس المال مؤشر على مقدرة البنك في سداد التزاماته وتحمل الخسائر.

كفاية راس المال=. راس المال الاساسي+راس المال التكميلي /مخاطر الائتمان +مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية = 8%+ هامش الامان≥ capital buffers10.5%

حيث تتكون الاموال الخاصة وفقا للنسبة أعلاه من شريحتين هما راس المال الأساسي (الشريحة الاولى) وراس المال التكميلي (الشريحة الثانية) (عياش وآخرون، ٢٠١٨، ٨٥).

ونبين متطلبات رأس المال وفق معايير بازل IIIحيث أن معايير بازل لم تغير في كفاية رأس المال إنما ركزت على تغيير احتساب المخاطر المرجحة بأوزان الأصول.

جدول رقم2	بازل III
الحد الأدنى من حقوق المساهمين	%4.5
راس مال التحوط	%2.5
إجمالي المطلوبات (الحد الأدنى من حقوق المساهمين وراس مال التحوط)	%7
الحد الأدنى من رأس المال للفئة الأولى	%6
إجمالي المطلوبات	%8.5
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال	%8
إجمالي المطلوبات (الحد الأدنى لإجمالي رأس المال وراس مال التحوط)	%10.5

المصدر من Basel 2017

ثانيا: مخاطر الائتمان:

عرف البنك المركزي مخاطر الائتمان على أنها الخسائر الناجمة عن عدم قيام العملاء المقترضين او الأطراف المقابلة بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وفقا لشروط التعاقد وتشمل مخاطر الائتمان بنود الميزانية كالقروض، وبنود خارج الميزانية كالاعتمادات المستندية، كما تتضمن هذه المخاطر في طياتها مخاطر الطرف المقابل (البنك المركزي، ٢٠١٦، ١٧).

عرفت لجنة بازلBCBS مخاطر الائتمان المخاطر التي يتحملها البنك نتيجة فشل العملاء الأطراف الأخرى بإتمام التزاماتهم اتجاه البنك فتزيد المخاطر بسبب انعدام الجودة الائتمانية للأطراف الممولة ويعتبر بالنسبة للبنوك القروض هي أكبر مصدر لمخاطر الائتمان. (Basel، ٢٠١٧،75)

عرف قطاف مخاطر الائتمانية انها الخسائر محتملة ناجمة من عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المفترض وفوائده للبنك المقترض عقد تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وخارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والعقود المبادلة والخيارات (قطاف،٢٠١٨، ٢٠٧)

وتعرفها الباحثتان بأنها الخسائر التي تعترض البنك نتيجة اخفاق العملاء عن السداد في تاريخ محدد، والتي تعرض مركزه المالي للخطر نتيجة تدني الجودة الائتمانية التي يطبقها البنك.

أثر المخاطر الائتمانية على البنك:

تعد مخاطر الائتمان من اهم المخاطر التي تعترض عمليات البنكية، حيث لها الأثر في نسبة كفاية راس المال ولازدياد مخاطر الائتمان أوجب على المصارف زيادة كفاية راس المال للحد من مخاطر ها على المركز المالي للبنك(الحريث وآخرون٨ ٢٠١،٨) حيث تزداد المخاطر الائتمانية نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية المحلية او العالمية، إضافة إلى المخاطر الكلية التي ينطوي عليها النظام المالي فالمؤثرات المصاحبة لمخاطر الائتمان تنشئ عندما يقدم البنك على تغيير استثماراته بما يتوافق مع طبية المناخ الاقتصادي وحالة الأسواق المالية مؤدي إلى ارتفاعات وانخفاضات فتعرض البنك إلى مخاطر المصاحبة للاستثمارات، وتركز المخاطر الائتمانية يشر إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه تطورات مؤثرة على قطاع عن غيره او منطقة جغرافية عندما يمارس تركيز الائتمان على أنشطة عمل مماثلة. (تقرير البنك الأهلي، ،4,2019).

تدار مخاطر الائتمانية للبنك تبعا لسياسات ائتمانية معينة الا ان التحليلات والافتراضات لمعدلات التأخر في السداد الديون السابقة والحالية وتقييم الموجودات الاساسية قد تؤدي إلى توقعات غير دقيقة لأداء الائتمان في البيئة الاقتصادية مما يعكس أثر سلبي قد يكون جوهريا على أعمال البنك ووضعه المالي او توقعات المستقبلية (تقرير بنك الأهلي ٢٠١٨، ٣٤)

تم تطوير نهج اخر مثير للاهتمام من قبلBlum حيث يعتقد ان نسب كفاية راس المال تزيد من مخاطر البنوك، حيث أن كلما ارتفع الملكية يكون مكلف جدا لاسيما في نموذجinter temporal اي قيمة راس المال المستقبل أعلى من اليوم، وبالتالي زيادة راس المال في المستقبل بزيادة المخاطر اليوم، وبين ان زيادة معايير لراس المال يمكن أن يرفع العائد الهاشمي لمخاطر(Blengini, 2018, 117)

وبين دراسة اليوت وآخرون تأثير زيادة متطلبات راس المال على معدلات الإقراض (تكلفة القرض)، وجدوا ان اجمالي صافي تكلفة إضافية لتمويل جديد لمتطلبات راس المال كان متواضع جدا. في معظم الأسواق المالية، وليس اقلها وذلك لان العديد من المؤسسات المالية يتم الاحتفاظ بنسبة حد الادنى المستهدف السابق للأسهم العادية أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية(Blengini,2018, 117)

اتفاقية بازلIV لمخاطر الائتمانية:

وقد حددت مقررات لجنة بازل كيفية قيام البنوك بتقييم وقياس مخاطر الائتمان وتحديد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة هذه المخاطر في ظل توقع حدوث أزمات وضغوط مالية واقتصادية في المستقبل وذلك وفقا اسلوبين: الأسلوب المعياري ويقوم على اساس أوزان مخاطرة للبنود داخل وخارج الميزانية للبنك اعتمادا على التصنيفات الائتمانية الصادرة من المؤسسات الدولية للتصنيف الائتماني. فهذا

يساعد على التفرقة بين المخاطر الائتمانية وفئاتها: القروض السيادية الالتزامات على البنوك الأخرى، الشركات، قروض الأفراد القروض العقارية (شاهين وآخرون، 2019,119).

وتحسب التعرضات البنك لنسب أوزان المخاطر RW

فئة A تمثل نسبة ٤٠٪من الاصول المرجحة بأوزان المخاطر (RW).

فئات B و C تمثل بنسبة ٧٥٪و ١٥٠٪على التوالي. (Akkizidis, et al 2018, 19)

والأسلوب التصنيف الداخلي للبنك يمكن من تحديد متطلب راس المال للتعرضات الائتمانية، بالاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر وهو ما يؤدي إلى جعل متطلبات ر اس المال أكثر توافقا مع درجة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك. (شاهين وآخرون، ٢٠١٩، ١٢٠).

وغرض اخر قد يحتمل المخاطر أكثر للبنوك من المعاملات. مما يفسر التمويل من داخل الميزانية يخضع لراس مال اعلى، والسيولة لمتطلبات الالتزامات التجاري على المدى القصير تتوافق في (Blengini,2018, 120).

وبين نموذج الداخلي، مشكلة البنك في الاختيار مقدار الاستثمار في الاصول المختلفة يواجه اثنين من القيود:

نسبة راس المال ونسبة الرافعة المالية. هدف البنك هو تعظيم قيمتها النهائية الصافية، في البداية لابد أن الاصول تتساوى مع الالتزامات. الالتزامات تتمثل في الإيداعات وراس المال المصدر من البنك. اما الاصول تتمثل في القروض المصدر من البنك لتمويل المشاريع المختلفة. ويفرق بين داخل الميزانية والأصول خارج الميزانية من قبل كان لابد أن يكون مدعوما برأس المال، في حين التعديلات الأخيرة ليس بالضرورة. مثلا بافتراض ان البنك يحمل اثنين من الاصول، الأصل الدي يمول المشروع الأول من داخل الميزانية، المشروع الثاني يمول من أصول خارج الميزانية، حيث الاخير يعد خطابات (letter of credit)).

Blengini2018, 123)

إذا اعتمد البنك على الاصول المحمولة من خارج الميزانية بثبات، معدل الراس المال والرافعة المالية فالبنك يته لزيادة الاحتفاظ بالأصول الاقل مخاطر والحد من الاحتفاظ بالأصول ذات المخاطر فيما عدا عن ذلك يقلل البنك من الاصول قليلة المخاطر المحمولة من خارج الميزانية، وزيادة الاستثمار في الاصول ذات المخاطرة العالية المحمولة من داخل الميزانية. (Belngini,2018,124) .

استراتيجيات الائتمان:

أولا، توزيع الخطر القرض بين البنوك، اي إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة او جزء من القرض لتجنب خطر عدم السداد لسبب او لآخر ويتحمل مسؤوليته البنك.

ثانيا، عدم التوسع في منح القروض، على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حد مراعاة لإمكانياته المالية، وبما يتناسب مع قدرته في استرجاع هذه القروض.

ثالثا، تحسين إجراءات الحد من المخاطر وذلك بآليات وترتيبات إدارية تهدف لحماية الاصول وارباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر الى اقل حد ممكن (عفانة، ٢٠١٨، ١٤٩)

إن هناك العديد من الاعتبارات لقياس مستويات مخاطر الائتمان في البنوك والتي تمثل مؤشرات لقياس المخاطر الائتمانية البنكية ان مخاطر الائتمان تظهر في الانشطة المالية كلها تقريبا وبالتالي من المهم قياسها وادارتها بدقة، تحليل مخاطر الائتمان: فهو أكثر شمولية من خلال نظرة اوسع وأكثر عمقا لحالة العميل، لذلك على اعتبار ان كثير من العناصر والتغيرات الرئيسية التي يبني عليها قرار الائتمان لا تظهر عادة في البيانات المالية (لعروسي، 2017، 51) .

وطبقت المؤشرات التالية في هذه الدراسة:

أولا نسب توظيف القروض.

ثانيا نسب حجم الائتمان.

ثالثا نسب التحوط لمخاطر الائتمان.

نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الديون، نسبة مخصصات وعلى ذلك يتم تحليل المتطلبات الكمية للمقررات لجنة بازل التي تحكم تحديد وقياس مخاطر الائتمان وفقا للمعايير بازل. (شاهين وآخرون، ٢٠١٩، ١١٨).

والهدف من هذه هو استخراج مجموعة من المؤشرات تساعد إدارة البنك العليا في اتخاذ ما يلزم للحد من مخاطر وتخفيضها إلى اقل حد ممكن وإدارة المخاطر على اسس سليمة فضلا عن توفير قاعدة بيانات تساعد في رسم السياسات المستقبلية في مجال السياسة الائتمانية. وترى الباحثتان نظرا لمخاطر المتعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك فان تعزيز تكوين راس المال يزيد من قدرة البنك على التعامل مع الأزمات المالية وامتصاص الصدمات ذاتيا وهذا يساعدها في الاستقرار وزيادة درجة الأمان والذي ينعكس على مركزها المالي بالامتياز المرونة والصلابة.

المبحث الثالث: آثر تطبيق بازل 4 (IV) على استقرار البنكي

فشل معايير بازل السابقة في تحقيق الاستقرار البنكي:

طرأت على مقررات لجنة بازل تغيرات والتي بسبب فشل المعايير التي سنتها لجنة بازل الأولى I)) وثانيةII) في تحقيق الاستقرار البنكي. فشلت بازلIوذلك بسبب قلة مرونة في معالجة المخاطر المالية فيما فشلت بازل الثانية بسبب قصورها في مواجهة الصدمات المالية أو سوء تطبيقها في ظل الأزمة المالي في عام ٢٠٠٨ حيث أظهرت هذه الأزمة إخفاق الاتفاقية في تحقيق الاستقرار البنكي، مما نتج عنه إطار معايير بازل الثالثة والتي مازالت قيد التطبيق لعام ٢٠١٩ للحكم على قدرتها في تحقيق الاستقرار البنكي إلى جانب تطبيق متطلبات بازل الرابعة IV (عريس وآخرون ،٢٠١٧ ١١٤)

تأثير بازل IV لمتطلبات مخاطر الائتمان وكفاية راس المال على الاستقرار البنكي:

كان تأثير هذه المخاطر ملحوظا في الأزمات المالية السابقة التي احدثت الذعر المالي للنظام البنكي حيث أن مخاطر الائتمان ذات تأثير تبعي يؤثر على أداء المالي في درجة السيولة وتأثيرها على العائد البنكي مما يضعف المركز المالي ويحد من قدرة البنك في مواجهة الأزمات. ومن جانب تأثير كفاية راس المال على استقرار بيئة البنكية يؤثر على المركز المالي باحتجاز الزيادة كفاية راس المال يقوي راس المال البنكي مما ينعكس على قوة المركز المالي من حيث المرونة والتنوع في مصادر التمويل وقنوات الاستثمار وحفظا لحقوق المودعين (الحريث وآخرون ٢٠١٧ p 4,5) .

إن قرار متطلبات راس المال البنكي يتأثر بعدة محددات مثل الوضع المالي للبنك والتشغيل واستراتيجية الأعمال على المدى الطويل، فعند الأخذ باعتبار متطلبات كفاية راس المال للقطاع البنكي، يؤثر في نمو الاقتصادي بطريقة مستدامة ومستقر على المدى الطويل. (80، 2017kuzucu et al)

ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح اي بنك معرض لمواجهة المخاطر في القطاع البنكي والتي قد تنشأ من عوامل داخلية للبنك او تأثر بعوامل عالمية (آسية وآخرون، ٢٠١٩، ٤٥٢)

وتؤكد مؤسسة النقد السعودية للبنوك السعودية بتعديل مخصصات الاحتياطات القروض الموجهة لمواجهة تقلبات الدورية من خلال رفع نسبة احتياطاتها المخصصة للقروض المتعثرة وذلك عبر تحسين المستمر في نوعية الاصول وتحقيق توازن بين حجم ونوعية النشاطات المختلفة. ويعتبر تطوير سوق الدين الحل الجري لهذه التحديات المستقبلية على القطاع البنكي وذلك لتوسيع تمويل عن طريق السندات والصكوك (مؤسسة النقد السعودي،2015)

وينتقد kuzucuعلى معايير بازلI IV الرابعة ان لجنة بازل ركزت بشكل مكثف على كفاية رأس المال في حين اعتبار اي مستوى اقل في نسبة كفاية راس المال يعرض البنك بشكل اساسي للانهيار، في حين كشفت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ان النموذج الداخلي لقياس المخاطر و التقديرات الخارجية للفئات تظهر مؤشرات غير معتمدة في حين مازال تطبيق النموذج الداخلي مطبق في معايير بازلIII

(81,2017 , kuzucu,et al) .

وترى الباحثتان انه مواجهة الأزمات المالية من التحديات التي تعترض القطاع المالي لكن كون قياس التأثر للقطاع المالي في الأزمات المالية يعتد ب الدومينو (Dominoes Effect) اي تأثير قطاع المالي يؤثر على بقية البنوك في العالم لاتساع النشاط البنكي، لذا تعد مقررات بازل احترازية لمواجهة الأخطار والصدمات المالية من شأنها ان تقوي صلابة البنك المالية حتى لا يتأثر أموال المودعين في حال واجهت البنوك صدمات مالية أخرى. وتبين مقررات بازل IV بزيادة هامش الأمان لامتصاص الصدمات والخسائر المالية التي يتعرض لها البنك كخط احترازية إضافي للاحتياطيات النظامية.

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية

المقدمة.

تهدف بازل٤ إلى تعزيز مقدرة البنك في مواجهة الأزمات ذاتيا وتعزيز التحمل واستجابة للمخاطر لأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل وتقيم الائتمان المعدل، وذلك بتقييد استخدام طريقة النموذج الداخلي، بتحديد حد على مدخلات المستخدمة في حساب متطلبات راس المال ضمن طريقة معدل الأساس الداخلي لمخاطر الائتمان، أما فيما يتعلق بمخاطر التشغيل وتقيم الائتمان المعدل بإزالة استخدام اسلوب النموذج الداخلي. (لجنة بازل للرقابة المصرفية ٢٠١٧, 1)وعلى إثر ذلك تهدف الدراسة لتقدير قدرة البنك الأهلي في مواجهة التحديات المالية لتطبيق مقررات بازل٤.

التمهيد: يتطرق هذا الفصل في المبحث الأول عن طريقة الدراسة وثانيا عن نتائج الدراسة ومناقشتها واخيرا النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: طريقة وإجراءات الدراسة:

أولا. منهجية الدراسة. بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع والتحليل والربط للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها تصور المقترح. واستخدم مصدرين للمعلومات:

أ- **المصادر الثانوية:** التي عالجت الإطار النظري للبحث من المراجع والمقالات العربية والأجنبي ذات العلاقة التي تناولت موضوع الدراسة

ب- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة حيث جمعت بيانات البنك من القوائم المالية المنشورة ومعلومات الإيضاحات والتقارير المنشورة للبنك الأهلي لبازل 3 .

ثانيا مجتمع الدراسة: البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية

ثالثا: أداة جمع البيانات: القوائم والتقارير المالية المنشورة للبنك الأهلي لعام 2010 الى عام 2019 وتقارير بازل للبنك الأهلي.

وقسمت الدراسة الفترة الزمنية من 2010 الى 2012 فترة تطبيق بازل 2.

والفترة الزمنية 2013الى 2019 فترة تطبيق معايير بازل 3.

: معدلات بازل لكفاية راس المال

جدول رقم 3	بازل2			بازل3					
المؤشرات بازل لكفاية راس المال	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة راس المال =راس المال الأساسي الشريحة الأولي/ المخاطر الائتمانية +المخاطر السوقية+ المخاطر التشغيلية	17.1	17.2	16.5	16.2	14.7	15.1	16.9	17.7	18.5	18.0
معدل كفاية راس المال =اجمالي راس المال / المخاطر الائتمانية +المخاطر السوقية+المخاطر التشغيلية	18.0	18.0	17.5	17.1	17.2	17.2	19.2	20.0	20.6	18.7
الحد الأدنى المقرر من لجنة بازل لمعدل كفاية راس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	8.63 %	%9.25	%9.88	%10.5
مخاطر الائتمان (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**17.6**	**9.0**	**31.4**	46.2	78.8	111.8	101.1	105	101.1	117.6

من اعداد الباحثتان 2020

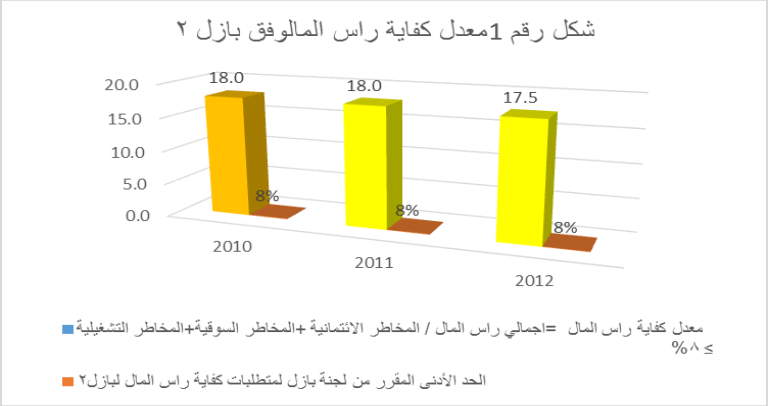

من اعداد الباحثتان 2020

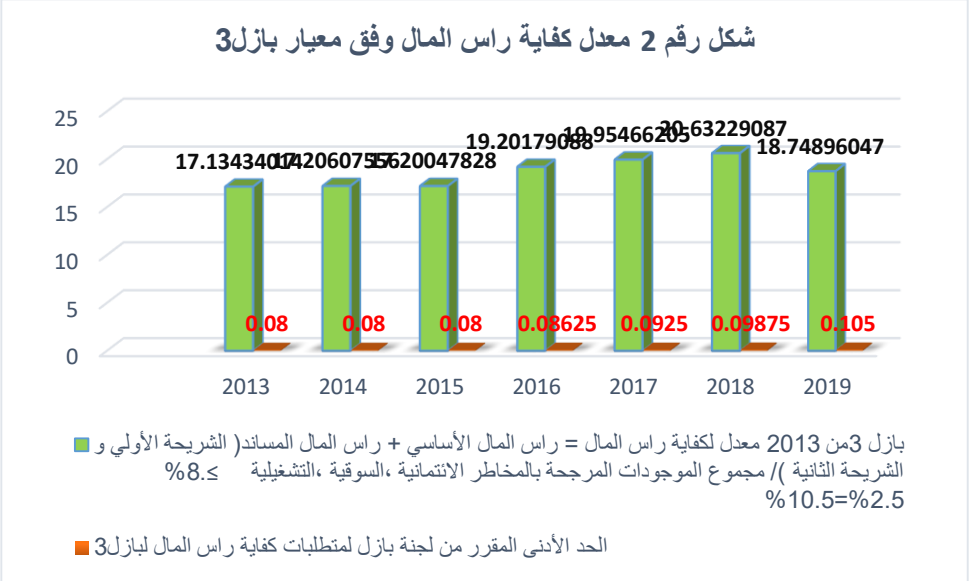

من اعداد الباحثتان 2020

ببيتين لنا من الجدول رقم 3

نسبة رأس المال الأساسي. أعلى من الحد الأدنى لكلا بازلII, III وبلغ اعلى نسبة في عام ٢٠١٨ بنسبة 18.5%.

وبلغ معدل كفاية راس المال وفقا للمعايير بازل. II ,IIIأعلى من الحد الأدنى ٨٪ وبلغ أعلى معدل لها في بازل III ٢٠,٦٪ في ٢٠١٨. إن استقرار معدلات كفاية راس المال يعكس زيادة منح القروض الممنوحة من قبل البنك. وتبين نسبة الإقراض المذكورة زيادة النسب خلال فترة تطبيق بازل

وترى الباحثتان توجه البنك للتحوط أكثر اتجاه المخاطر التي تعترض البنك خاصة مخاطر الائتمان لزيادة قدرة البنك على امتصاص الصدمات. وتشير نتائج العويس٢٠١٧ ان بازل٣ تعزز الاحتراز الكلي على مستوى النظام البنكي ككل خاصة في ظل اوقات الضغوط المالية والاقتصادية. حيث أن اتجاه معدلات كفاية راس المال يتأثر باتجاه نسب مخاطر الائتمان فارتفاع في نسب مخاطر الائتمان وهبوط نسب كفاية راس المال.

اتفاقية بازل III تعزز من صلابة البنك لضمان عدم تكرار الأزمات المالية التي بقي آثارها السلبية عل البنوك على مستوى الدولي حيث بينت لجنة بازل(٢٠١٧) إن مقررات بازلIII تهدف إلى تعزيز صلابة البنك وتساهم في تحقيق الاستقرار المالي العالمي وعلى المدى الطويل تهدف لزيادة معدل النمو ولك من خلال الاحتفاظ بنسبة ٧٪ من رؤوس الاموال كاحتياطي لمقابلة الاصول الممتازة قياس إلى القروض المنظمة بدلا من نسبة٢٪المطبقة في بازل II. وهذا من شأنه يساعد البنك في إدارة الأزمات مالية مستقبلية دون اللجوء للجهات خارجية او حكومات.

الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

يتم قياس الاحصائي لكلأ من فترة تطبيق معايير بازل 2(2010الى 2012) وتطبيق معايير بازل 3 (2013الى 2019):

اولا: معامل الارتباط R

ثانيا: اختبار انوفا Anova one way

ثالثا: معامل الانحدار **Coefficients**[a]

رابعا: مقياس علاقة الارتباط صلابة البنك خلال تطبيق معايير بازل 3

المبحث الثاني. مناقشة النتائج وتفسيرها

تمهيد:

النتائج الإحصائية للبنك خلال تطبيق بازل 2 (للأعوام 2010-2011-2012)

وبناء على الفرضيات الثلاثة:

الفرضية الاولى-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تضبط نسب توظيف القروض حماية من مخاطر الائتمان.

الفرضية الثانية -الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل أكثر توافقا مع حجم المخاطر الائتمان.

الفرضية الثالثة-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تزيد من درجة التحوط لمخاطر الائتمان.

خلال تطبيق بازل 2النتائج الإحصائية لمعامل الارتباط البسيط والانوفا ومعامل الانحدار:

جدول رقم 4		معامل الانحدار البسيط		Anova test		معادلة معامل الانحدار Unstandardized Coefficients			
	Model	R	R Square	F	Sig.	Model	B	t	sig
بازل2	نسب القروض	.038[a]	.001	.019	.893b	معدل كفاية راس المال	-.094-	-.137-	.893
	نسب مخاطر الائتمان	.640a	.409	8.995	.010[b]	معدل كفاية راس المال	1.434	2.999	.010
	قياس نسب التحوط لمخاطر الائتمان	.276[a]	.076	1.069	.320[b]	معدل كفاية راس المال	2.012	1.034	.320

A Dependent Variable: model1نسب توظيف القروض.

A Dependent Variable model2نسب مخاطر القروض

a. Dependent Variable model3: قياس حجم التحوط لمخاطر الائتمان

مخرجات SPSS 2020

تبين لنا من الجدول 4

الفرضية الأولى:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ $^{a}038$. لمتغيرات التابعة ويشير إلى توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.

R2 معامل التحديد ويقدر قياس نسبة توظيف القروض بنسبة 0.01

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة 0.1% من التغيرات الحاصلة في توظيف القروض سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.

F المحسوبة لنسب توظيف القروض = 0.019 أقل من F الجدولية = 4.66وبلغت القيمة المعنوية sig = 0.893 اكبر من 0.05

يقبل الفرض العدمي بأن معدل كفاية راس المال يضبط نسب القروض حماية من مخاطر الائتمان

معامل معادلة الانحدار:

B= -0.094- ان انخفاض كفاية راس المال بدرجة واحدة يؤدي الى زيادة توظيف القروض.

Sig 0.893 $\leq$ 0.05 لا توجد دلالة معنوية وهذا يعني قبول الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال تضبط نسب توظيف القروض.

الفرضية الثانية:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ 0.640a لمتغيرات التابعة ويشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية يقوه متوسطة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.

R2 معامل التحديد ويقدر قياس نسبة حجم الائتمان 0.409

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة 40% من التغيرات الحاصلة في حجم الائتمان سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.

Fالمحسوبة لنسب قياس مخاطر الائتمان =8.995 أكبر من F الجدولية = 4.66 وبلغت القيمة المعنوية SIG =0.010 أقل من.0.05

ويرفض الفرض العدمي بأن معدل كفاية راس المال أكثر توافقا لحجم مخاطر الائتمان.

B= 1.434 ان الزيادة في معدل كفاية راس المال لا يتوافق مع حجم المخاطر الائتمان.

Sig 0.01 $\geq$ 0.05 ذات دلالة معنوية وهذا يعني رفض الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال أكثر توافقا لحجم المخاطر الائتمان.

الفرضية الثالثة:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ 0.276 لمتغيرات التابعة نسب ويشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.

R2 معامل التحديد ويقدر قياس التحوط لمخاطر الائتمان0.076

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة 76%من التغيرات الحاصلة في التحوط لمخاطر الائتمان سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.

Fالمحسوبة نسب التحوط لمخاطر الائتمان = 1.069 أقل من Fجدولية =4.66 وبلغت القيمة المعنوية sig= 0.320 أكبر من 0.05

ويقبل الفرض العدمي بأن معدل كفاية رأس المال يزيد من التحوط لمخاطر الائتمان.

B= 2.012 ان الزيادة معدل كفاية راس المال يؤدي الى زيادة التحوط لمخاطر الائتمان.

Sig 0.340 $\leq$ 0.05 لا توجد دلالة معنوية وهذا يعني قبول الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال تزيد من التحوط لمخاطر الائتمان.

وترى الباحثتان ان خلال تطبيق بازل 2 لكفاية راس المال للفرضية الأولى يضبط نسب القروض من مخاطر التوسع فيها والتي تنعكس بالتالي على مخاطر خسائر الائتمان، اما للفرضية الثانية يتبين عدم توافق معدلات كفاية راس المال مع حجم المخاطر الائتمانية وهذا يعود لقبول البنك مخاطرة عالية في التوسع في منح القروض والذي اعتمد على الرهونات لتغطية هذه المخاطر للحد من تحمل البنك خسائر الائتمان، وتبين انه للفرضية الثالثة تزيد معدلات كفاية راس المال من درجة التحوط لخسائر الائتمان والصدمات المالية مما يدعم مرونة وقدرة البنك في مواجهة أي مخاطر وخسائر غير متوقع.

خلال تطبيق بازل 3: النتائج الإحصائية لمعامل الارتباط البسيط والأنوفا ومعامل الانحدار:

جدول رقم 5		معامل الانحدار البسيط		Anova test		معادلة معامل الانحدار Unstandardized Coefficients			
	Model	R	R Square	F	Sig.	Model	B	t	sig
بازل 3	نسب القروض	.420[a]	.177	7.084	.012[b]	معدل كفاية راس المال	-.231-	-2.662-	.012
	نسب مخاطر الائتمان	.692[a]	.480	30.404	.000[b]	معدل كفاية راس المال	.507	5.514	.000
	قياس نسب التحوط لمخاطر الائتمان	.316[a]	.100	3.659	.064[b]	معدل كفاية راس المال	-.259-	-1.913-	.064

A Dependent Variable: model1نسب توظيف القروض.

A Dependent Variable model2نسب مخاطر القروض

a. Dependent Variable model3: قياس حجم التحوط لمخاطر الائتمان

من مخرجات Spss 2020

يتبين لنا من الجدول 5:

الفرضية الأولى:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ 0.420 لمتغيرات التابعة ويشير إلى توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.

R2 معامل التحديد ويقدر قياس نسبة توظيف القروض بنسبة 0.177

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة 17% من التغيرات الحاصلة في توظيف القروض سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.

Fالمحسوبة لنسب توظيف القروض = 7.084 أكبر من F الجدولية = 4.08 ذات علاقة معنوية، وبلغت القيمة المعنوية sig = 0.012 أقل من ٠,٠٥ يرفض الفرض العدمي بان معدلات كفاية راس المال وفقا لمعايير تضبط نسب القروض.

B= -0.231- ان انخفاض معدل كفاية راس لمال بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة وحدة واحدة في توظيف القروض .

sig 0.012 ≥ 0.05 توجد علاقة معنوية وهذا يعني رفض الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال تضبط نسب توظيف القروض.

الفرضية الثانية:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ 0.692 لمتغيرات التابعة نسب ويشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية يقوه متوسطة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.

R2 معامل التحديد ويقدر قياس نسبة حجم الائتمان 0.480

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة48% من التغيرات الحاصلة في حجم الائتمان سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.

Fالمحسوبة لنسب قياس مخاطر الائتمان = 30.404أكبر من F الجدولية = 4.08 ذات علاقة معنوية، وبلغت القيمة المعنوية SIG = 0.000 أقل من ٠,٠٥. ويرفض الفرض العدمي بان معدلات كفاية راس المال وفقا لمعايير بازل أكثر توافقا لحجم المخاطر الائتمان.

B = 0.507 ان زيادة كفاية راس المال يؤدي الى زيادة حجم مخاطر الائتمان.

sig 0.00 ≥ 0.05 توجد علاقة معنوية وهذا يعني رفض الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال أكثر توافقا مع حجم مخاطر الائتمان.

الفرضية الثالثة:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ 0.316 لمتغيرات التابعة ويشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.

R2 معامل التحديد ويقدر قياس التحوط لمخاطر الائتمان 0.100

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة 10%من التغيرات الحاصلة في التحوط لمخاطر الائتمان سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.

Fالمحسوبة نسب التحوط لمخاطر الائتمان = 3.659 أقل من F الجدولية = 4.08 وبلغت القيمة المعنوية sig = 0.064أكبر من ٠,٠٥ ويقبل الفرض العدمي بان معدلات كفاية راس المال تزيد من درجة التحوط لمخاطر الائتمان.

B= -0.259- ان انخفاض معدل كفاية راس المال يؤدي الى انخفاض درجة التحوط لمخاطر الائتمان

sig 0.064 ≤ 0.05 لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية وهذا يعني قبول الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال تزيد من التحوط لمخاطر الائتمان.

وترى الباحثتان خلال تطبيق معايير بازل 3، ان البنك يتجه الى التوسع في القروض لتعظيم أرباحه وتقبل حجم مخاطر ائتمانية

وهذا يعود لقبول البنك مخاطرة عالية في التوسع في منح القروض والذي اعتمد على الرهونات لتغطية هذه المخاطر للحد من تحمل البنك خسائر الائتمان، الى جانب اعتماده على درجة تحوط عالية معتمدا على نسب كفاية راس المال لبازل 3 والتي تزيد من تحوط لخسائر لائتمان وامتصاص الصدمات المالية. أن ارتفاع معدلات كفاية راس المال للبنك الأهلي بمتوسط 18.5% عن الحد الأدنى المقرر 10.5% تشير الى زيادة اتجاه البنك لقبول للمخاطر. المالية مما يدعم مرونة وقدرة البنك في مواجهة أي مخاطر وخسائر غير متوقعة.

شكل رقم 3 صلابة البنك خلال تطبيق بازل3

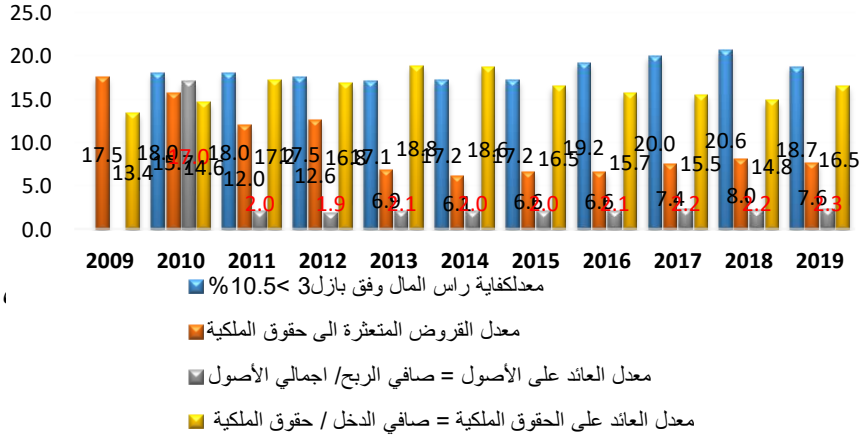

من اعداد الباحثتان 2020

قياس صلابة تطبيق بازل 3: خلال

جدول رقم6			Correlations	
تطبيق بازل 3		الشريحة الأولى Tier1	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على الحقوق الملكية
معدل كفاية راس المال لبازل 3	Pearson Correlation	.883**	.650	-.871-*
	Sig. (2-tailed)	.008	.114	.011
	N	7	7	7
معدل القروض المتعثرة الى الحقوق الملكية	Pearson Correlation			-.649-
	Sig. (2-tailed)			.115
	N	7	7	7
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).				

من مخرجات SPSS2020

يتضح لنا من الجدول 6

1 -ان العلاقة بين كفاية رأس المال والشريحة الأولى Tier1 ذات علاقة موجبة قوية حيث ان التغير في الشريحة الأولى لراس المال يؤثر في معدل كفاية راس لمال بنفس الدرجة والقوة والاتجاه فالعلاقة طردية بدرجة 0.883 عند مستوى معنوية 0.01.

2- ان العلاقة بين معدل كفاية راس المال والربحية يتبين من مؤشرين الأول معدل العائد على الأصول وتشير الى وجود علاقة موجبة ذات قوة متوسطة، فان التغير في كفاية راس المال يؤثر على معد العائد على الأصول بنفس الدرجة والاتجاه بدرجة 0.650. في حين علاقة معدل كفاية راس المال لمعدل العائد على الحقوق الملكية علاقة شيه قوية ذات اتجاه سالب أي علاقة عكسية بدرجة 0.871- عند مستوى معنوية 0.05

3-ان العلاقة بين القروض المتعثرة والعائد على الحقوق الملكية تشير الى علاقة متوسطة القوة ذات اتجاه سالب فالعلاقة عكسية بدرجة 0.649-فان الزيادة في القروض المتعثرة يخفض العائد على الحقوق الملكية

ويتضح لنا ان معدل العائد على الحقوق الملكية يتأثر بشكل مباشر ذات اتجاه سالب لكلا من المؤشرين معدل كفاية راس المال ومعدل القروض المتعثر للحقوق الملكية.

تطبيق بازل IV

لمعرفة أثر تطبيق البنك للمقررات بازل ٤

أولا : احتساب الأصول (الائتمان) حسب وزن المخاطر:

ركزت على كيفية احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث أن اختلاف استخدام النموذج في بازل ٣ أدى إلى صعوبة مقارنة أداء البنوك وقدرتها في مواجهة المخاطر لذا يعتمد بازل٤ على استخدام نموذج الداخلي بنسب محددة.

احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر من تقرير البنك الاهلي ٢٠١٩ وتعني أصول البنك أو التعرضات بنود خارج الميزانية موزونة احتسابا لمخاطر، وبالتالي احتساب في معدل كفاية راس المال.

نستعرض ضمن بنود الاصول بند التمويل لما طرأ تغيرات بازل IV في احتسابه:

بند التمويل =٢٠٢٨٢٨٨٧٦٠ريال ومتضمن في احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر .

جدول رقم7	٢٠١٩ فعلي	الحد الأدنى لراس المال عند تطبيق بازل 3III	الحد الأدنى لراس المال عند تطبيق بازل4 IV	الفرق	نسبة التغير
مخاطر الائتمان	337218123 ريال	26977450ريال	42826701ريال	15849251ريال	58%

من اعداد الباحثتان 2020

من جدول 7:

مخاطر الائتمان RWA . * نسبة الحد الأدنى لراس المال =المبلغ المطلوب من البنك لإجمالي راس المال كحد أدنى.

احتساب مخاطر الائتمان وفقا لبازلIII مخاطر الائتمان ٢٠١٩= 337218123* 8%=26977450 ريال

تقدير احتساب مخاطر الائتمان وفقا لمعايير بازل IV= 337218123* 12.7%=42826701ريال

وتبين لنا من تقدير المخاطر الائتمان ضمن بازل IV ان احتساب الأصول الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر زادت عن تطبيق بازل الثالثة بفرق قدره 15849251 ريال بنسبة 58%

وترى الباحثتان انه يزيد على البنك الحد الأدنى من راس المال لتغطية مخاطر التمويل. ومن شأن هذه الزيادة ان تحد من الصدمات المالية وتحقيق الاستقرار البنكي. وهذا يتفق مع دراسة (VOB 2018).

ويتضح ايضا ان احتساب حجم المخاطر لم يختلف فالبنك لا يعتمد احتسابه بالنموذج الداخلي وانما يعتمد على النموذج المعياري وان نسبة احتساب مخاطر الائتمان لم تتأثر بشكل كبير في حال تطبيق معايير بازل 4 وتتفق مع نتائج دراسة VOBفي تأثر البنوك الأوربية مقارنة مع البنوك الامريكية والتي الأخيرة لم تعتمد احتساب النموذج الداخلي لاحتساب المخاطر المرجحة بأوزان الأصول لتباعها نموذج المعياري في ذلك.

إلا انه يتطلب زيادة كبيرة في الحد الأدنى لمواجه المخاطر الائتمانية وتغطية هامش الأمان بنسبة 3.5%.

ثانيا: احتساب التقديري لمعدل كفاية راس المال وفقا لمعايير بازل IV

يتم احتساب معدل كفاية راس المال والتي طرأ التغير فيها في كفية احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر كالتالي:

جدول رقم8	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	الحد الأدنى لراس المال عند تطبيق بازل 3(III)	الحد الأدنى لراس المال عند تطبيق بازل 4 (IV)	مقدار التغير	نسبة التغير
(مخاطر الائتمان، التشغيل، السوق)	390331166ريال	31226493ريال	49572058ريال	18345565ريال	58%

من اعداد الباحثتان 2020

من جدول 8:

معدل كفاية راس المال وفق بازل٣

معدل كفاية راس المال =اجمالي راس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

73183036÷390331166=١٨,٧٪

تقدير معدل كفاية راس المال وفق بازل٤

الحد الأدنى لراس المال 49572058ريال

الحد الادنى التقديري معدل كفاية راس المال =49572058÷390331166 =12.7%

ويتضح ان تطبيق بازل 4 يتطلب زيادة في احتساب الحد الأدنى لراس المال لمقابلة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

تمهيد نستعرض في هذا المبحث النتائج التي توصلنا لها وتوصيات الدراسة.

أولا النتائج

- إن استقرار معدلات كفاية راس المال يعكس زيادة منح القروض الممنوحة من قبل البنك.
- إن عدم توافق معدل كفاية راس المال وحجم مخاطر الائتمان خلال كلا من تطبيق معايير بازل2 وبازل 3 يرجع الى سياسة البنك في الجودة الائتمانية كون البنك متجه للتوسع في منح القروض حيث تشير المؤشرات الى ان القروض المتعثرة والقروض المشطوبة خلال الفترتين كان تأثيرها في الأجل القصير بنسب مرتفعة نسبة الى اجمالي القروض.
- ان زيادة معدل كفاية راس المال وفقا لمعايير بازل من شأنها تزيد من درجة التحوط لخسائر الائتمان وزيادة القدرة على امتصاص الصدمات المالية والأزمات المالية على مستوى العالمي وتظهر مؤشرات كفاية راس المال للبنك الأهلي مستويات عالية خلال التطبيق الأولي لمعايير بازل 3 وهذا من شأنه ان يكون متانة عالية للبنك وصلابة تساعده في توجه في التوسع في القروض وقبول المخاطر. وهذا يتفق مع دراسة (kuzucu et al ,2017).
- ان تطبيق بازل IVلا يؤثر على البنك بشكل كبير في احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث لا تعتد على النموذج الداخلي في تقييم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث تستخدم Standard Approach. وهذا يتفق مع دراسة (VOB 2018). إلا انه يتطلب زيادة في الحد الأدنى لراس المال إضافة الى هامش الأمان.

ثانيا التوصيات.

توصي الباحثتان الى:

1. على البنك تحسين الجودة الائتمانية وذلك لزيادة نسبة القروض المتعثرة في الأجل القصير والذي اثر في العائد بقوة عكسية متوسطة.
2. قبول فئات ذات اوزان مخاطر اقل وتقليل الفئات ذات تقييم ائتمانية بنسب مرتفعة لأنها تحمل البنك اوزان مخاطر ائتمانية عالية مقابل منحهم التمويل وذلك ينعكس في تقدير الحد الأدنى من راس المال لمقابلة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.
3. ان تطبيق بازل 4 يتطلب زيادة في الحد الأدنى لراس المال إلا انه يمكن الحد من هذه الزيادة بتحسين بإدارة المخاطر الائتمانية وتجنب الائتمان ذات نسب اوزان مخاطر عالية والتي تحمل البنك عبء تغطية مخاطرة من راس المال.
4. ان تطبيق معايير بازل 4 تتطلب استراتيجيات لإدارة المخاطر والتي تساهم في تطبيق متطلبات بازل 4 والعمل على تخفيف أثره على البنك.

المراجع

كتب:

عفانة كمال (2018). الائتمان المصرفي. دار اليازوري العلمية.

المراجع العربية:

الخولي، حسني. (2013). *البنوك وبازل 3.* مجلة المحاسبة. الجمعية السعودية للمحاسبة. المجلد 17 عدد56.

محمد, عبد الفتاح سعاد.(2013).قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية،دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الرابع والثلاثون.

مؤسسة النقد السعودي. (2015). تقرير الاستقرار المالي.

رقايق، فاطمة. (2017) *انعكاسات معايير بازل 3 على منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري*. كنوز الحكمة للنشر. مجلة الحكمة**lil-dirsast allqtisadiyah vol9 issue 1**

عريس، عمار (2017)*تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي*. جامعة طاهري محمد بشار كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثالث العدد.

لعروسي، زهرة. (2017). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية. دراسة مطبقة على بنوك الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الحريث محمد. حزوري، حسن. (2018). *مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي.*

Al-Quds open University. Journal of Al Quds Open University. Issue 43 part 2 pp244-252

البنك الأهلي (2018) تقارير المالية للبنك الأهلي. السعودية.

عياش، زبير. (2018). *تطبيق إصلاحات بازل3 في البنوك العربية مع الإشارة الى البنوك الخليجية السعودية ,الإمارات, البحرين. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*. جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف. المجلد14 , عدد 18.
قطاف، عبد القادر. الزاوي، عيسى. (2018). التقنيات الإحصائية في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة العدد 3.
اسية شرفي. (2019) مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية. مجلة الاقتصاديات المال والأعمال. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة-معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
بعزيز، سعيد. مخلوفي ,طارق.(2019). *إرساء معايير اتفاقية بازل 3 في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية. دراسة حالة الجزائر*. مجلة المنهل الاقتصادي. جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
شاهين، عبد الحميد. (2019). القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار **IFRS9 . MASF** المجلد 4 العدد2.
البنك الأهلي (2019). تقارير المالية لبنك الأهلي. السعودية.
البنك الأهلي (2019). ***Basel III Pillar 3***
خليل (2019) عقبات وآثار تطبيق اتفاقية بازل 3 على البنوك السعودية. مجلة مباشر. الرياض**www.mubasher.info/news/2564565**
العمران(2019). اندماجيات بنوك السعودية، خفض التكاليف وتخوف من الاحتكار.وكالة الاناضول.**www.aa.com.tr**

المراجع الأجنبية:

Frait,J Tomsil, V.(2014).Impact and Implementation Challenges of the Basel Framework for emerging Developing and small Economics. Comparative Economic studies 56,493-516. Palgrave journals.
Basel.(2017) High level summary of Basel III reforms> Basel committee on Banking Supervision
Schneider,S .Schroc,G. Koch,S. Schneider,R.(2017) Basel IV What's next for banks? Mckinsey&company.
Magnus, M.aggerit,A. Mesnard.B,Korpas.A.(2017)Upgrading the Basel standards: From base;3 to basel4? Economic governance support unit.
Kuzucu,S. Kuzucu,N.(2017).Enhancing the Risk Management Functions in Banking:Capital Allocation and Banking Regulations.Springer I Publishing.Management Science.DOI 10.1007/978-3-319-47172-3_6.
Akkizidis.I Kalyvas,L.(2018).The Roadmap to the final Basel III.https://doi.org/10.1007/978-3-319-70425-8_2.
Akkizidis.I Kalyvas,L.(2018).Impact Assessment Methodology III. .https://doi.org/10.1007/978-3-319-70425-8_3
Blengini,I Auboin,M.(2018). The impact of Basel 3 in trade finance the potential unintended consequences' of the leverage ratio.
Neisen,M. Mbarki,A.(2018).Basel IV the next generation of RWA.PWC.
VOB.(2018).The consequences of Basel IV quantitative impact study.VOB German public bank.
Bodellini,M(2019).The long journey of banks from Basel I to Basel IV: has banking systems become more sound and resilient than it used to be? ERA Forum 20:81-97.

الملاحق

Basel reformed 2017

Overview of revised standardised approach to credit risk (1)

Basel2017
Basel reformed
2017

Overview of revised standardised approach to credit risk (2)

Basel2017
(3)

Overview of revised standardised approach to credit risk — Table 1

Exposures to banks						
Risk weights in jurisdictions where the ratings approach is permitted						
External rating	**AAA to AA–**	**A+ to A–**	**BBB+ to BBB–**	**BB+ to B–**	**Below B–**	**Unrated**
Risk weight	20%	30%	50%	100%	150%	As for SCRA below
Short-term exposures						
Risk weight	20%	20%	20%	50%	150%	As for SCRA below

Risk weights where the ratings approach is not permitted and for unrated exposures			
Standardised Credit Risk Assessment Approach (SCRA) grades	**Grade A**	**Grade B**	**Grade C**
Risk weight	40%[1]	75%	150%
Short-term exposures	20%	50%	150%

Exposures to covered bonds				
Risk weights for rated covered bonds				
External issue-specific rating	**AAA to AA–**	**A+ to BBB–**	**BB+ to B–**	**Below B–**
Risk weight	10%	20%	50%	100%

Risk weights for unrated covered bonds							
Risk weight of issuing bank	**20%**	**30%**	**40%**	**50%**	**75%**	**100%**	**150%**
Risk weight	10%	15%	20%	25%	35%	50%	100%

Exposures to general corporates						
Risk weights in jurisdictions where the ratings approach is permitted						
External rating of counterparty	**AAA to AA–**	**A+ to A–**	**BBB+ to BBB–**	**BB+ to BB–**	**Below BB–**	**Unrated**
Risk weight	20%	50%	75%	100%	150%	100% or 85% if corporate SME

Risk weights where rating approach is not permitted		
SCRA grades	**Investment grade**	**All other**
General corporate (non-SME)	65%	100%

Retail exposures excluding real estate								
	Regulatory retail (non-revolving)	**Regulatory retail (revolving)**					**Other retail**	
		Transactors		**Revolvers**				
Risk weight	75%	45%		75%			100%	
Residential real estate exposures								
LTV bands	**Below 50%**	**50% to 60%**	**60% to 70%**	**70% to 80%**	**80% to 90%**	**90% to 100%**	**above 100%**	**Criteria not met**
General RRE								
Whole loan approach RW	20%	25%	30%		40%	50%	70%	RW of counterparty
Loan-splitting approach[2] RW	20%	RW of counterparty						RW of counterparty
Income-producing residential real estate (IPRRE)								
Whole loan approach RW	30%	35%	45%		60%	75%	105%	150%
Commercial real estate (CRE) exposures								
General CRE								
Whole loan approach	*LTV ≤ 60%*			*LTV > 60%*			*Criteria not met*	
	Min (60%, RW of counterparty)			RW of counterparty			RW of counterparty	
Loan-splitting approach[2]	*LTV ≤ 55%*			*LTV > 55%*			*Criteria not met*	
	Min (60%, RW of counterparty)			RW of counterparty			RW of counterparty	
Income-producing commercial real estate (IPCRE)								
Whole loan approach	*LTV ≤ 60%*		*60% < LTV ≤ 80%*			*LTV > 80%*	*Criteria not met*	
	70%		90%			110%	150%	
Land acquisition, development and construction (ADC) exposures								
Loan to company/SPV	150%							
Residential ADC loan	100%							

Subordinated debt and equity (excluding amounts deducted)				
	Subordinated debt and capital other than equities	**Equity exposures to certain legislated programmes**	**"Speculative unlisted equity"**	**All other equity exposures**
Risk weight	150%	100%	400%	250%

Credit conversion factors for off-balance sheet exposures					
	UCCs	**Commitments, except UCCs**	**NIFs and RUFs, and certain transaction-related contingent items**	**ST self-liquidating trade letters of credit arising from the movement of goods**	**Direct credit substitutes and other off balance sheet exposures**
CCF	10%	40%	50%	20%	100%

[2] Under the loan-splitting approach, a supervisory specified risk weight is applied to the portion of the exposure that is below 55% of the property value and the risk weight of the counterparty is applied to the remainder of the exposure. In cases where the criteria are not met, the risk weight of the counterparty is applied to the entire exposure.

INTERNAL RATING BAESD APPROACHES FOR CREDIT RISK

revised scope of IRB approaches for assets classes		
portfolio/ exposure	Basel II available approaches	Basel III available approaches
large and mid sized corporates consolidated revenues >500M	Advanced -IRB(A-IRB) ,FOUNDATION -IRB (F-IRB),STANDRISED APPROACHED (SA)	FOUNDATION-IRB, SA

banks and other financial institutions	Advanced -IRB(A-IRB) ,FOUNDATION -IRB (F-IRB),STANDRISED APPROACHED (SA)	FOUNDATION-IRB, SA
equities	VARIOUS IRB APPROACHES	SA
specialized lending	A-IRB,F-IRB,SLOTTING SA	A-IRB,F-IRB,SLOTTING SA

BASEL 2017

البنك الأهلي 2019 الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

Overview of Risk weight Assets

NCB الأهلي

OV1 – Overview of RWA

		a	b	c
		RWA		Minimum capital Requirements
SAR '000		19-Dec	19-Sep	19-Dec
1	Credit risk (excluding counterparty credit risk) (CCR)	305,292,102	310,589,472	24,423,368
2	Of which standardized approach (SA)	305,292,102	310,589,472	24,423,368
3	Of which foundation internal ratings-based (F-IRB) approach			-
4	Of which supervisory slotting approach			-
5	Of which advanced internal ratings-based (A-IRB) approach			-
6	Counterparty credit risk	8,722,347	10,984,934	697,788
7	Of which standardized approach for counterparty credit risk	8,722,347	10,984,934	697,788
8	Of which internal model method (IMM)			-
9	Of which other CCR			-
10	Credit valuation adjustment (CVA)	12,080,409	12,675,198	966,433
11	Equity positions under the simple risk weight approach	-	-	-
12	Equity investments in funds – look-through approach	8,841,642	8,910,508	707,331
13	Equity investments in funds – mandate-based approach			-
14	Equity investments in funds – fallback approach	1,094,525	1,369,695	87,562
15	Settlement risk			-
16	Securitization exposures in banking book	1,187,098	1,186,646	94,968
17	Of which securitization internal ratings-based approach(SEC-IRBA)			-
18	Of which securitization external ratings-based approach (SEC-ERBA), including internal assessment approach (IAA)			-
19	Of which SA/simplified supervisory formula approach (SSFA)	1,187,098	1,186,646	94,968
20	Market risk	17,039,531	15,804,933	1,363,163
21	Of which standardized approach (SA)	17,039,531	15,804,933	1,363,163
22	Of which internal model approaches (IMM)			-
23	Capital charge for switch between trading book and banking book			-
24	Operational risk	36,073,511	35,687,167	2,885,881
25	Amounts below the thresholds for deduction (subject to 250% risk weight)			-
26	Floor adjustment			-
27	**Total (1+6+10+11+12+13+14+15+16+20+23+24+25+26)**	390,331,166	397,208,552	31,226,493

البنك الأهلي 2019

الطريقة المعيارية لاحتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

Standardised approach exposure by Assets classes and risk weight

CR5 – Standardized approach – exposures by asset classes and risk weights

	Asset classes/ Risk weight*	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
		0%	10%	20%	35%	50%	75%	100%	150%	Others	Total credit exposures amount (post CCF and post-CRM)
1	Sovereigns and their central banks	136,879,892	-	781,957	-	617,064	-	9,421,521	176	-	**147,700,610**
2	Non-central government public sector entities (PSEs)	1,045	-	-	-	-	-	1,181,205	-	-	**1,182,250**
3	Multilateral development banks (MDBs)	1,620,895	-	-	-	-	-	-	-	-	**1,620,895**
4	Banks	-	-	6,555,637	-	17,404,955	-	8,341,921	37,466	-	**32,339,980**
5	Securities firms	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
6	Corporates	336,069	-	6,168,853	-	17,787,796	-	148,614,320	51,969	-	**172,979,006**
7	Regulatory retail portfolios	150,532	-	107,806	-	-	80,840,716	-	-	-	**81,099,054**
8	Secured by residential property	-	-	-	-	38,448,439	-	-	-	-	**38,448,439**
9	Secured by commercial real estate	-	-	-	-	-	-	10,103,643	-	-	**10,103,643**
10	Equity	-	-	-	-	-	-	4,048,705	-	80,821	**4,129,527**
11	Past-due loans	-	-	-	-	-	-	857,155	405,463	-	**1,262,618**
12	Higher-risk categories	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
13	Other assets	8,760,462	-	4,714,749	-	679	-	20,333,163	-	-	**33,809,054**
14	**Total**	**147,748,894**	**-**	**18,329,002**	**-**	**74,258,932**	**80,840,716**	**202,921,634**	**495,074**	**80,821**	**524,675,074**

SR '000